جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
شعبة: علوم المالية والمحاسبة
تخصص مالية مؤسسة
من إعداد الطالبة:لميني إيمان
بعنوان:

تقييم آليات منح الائتمان في البنوك العمومية الجزائرية
دراسة حالة – القرض الشعبي الجزائري وكالة غرداية –

نوقشت وأجيزت بتاريخ18 جوان2019:
أمام اللجنة المكونة من:

بن طيرش عطاالله.....مشرفا
سليمان بلعور.....مناقشا.
عبادة عبد الرؤوف.....مناقشا.
حميدات عمر.....مناقشا.

السنة الجامعية:2019/2018

جامعة غرداية

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

شعبة: علوم المالية والمحاسبة

تخصص مالية مؤسسة

من إعداد الطالبة:لميني إيمان

بعنوان:

تقييم آليات منح الائتمان في البنوك العمومية الجزائرية
دراسة حالة – القرض الشعبي الجزائري وكالة غرداية –

نوقشت و أجيزت بتاريخ18 جوان 2019 أمام اللجنة المكونة من :

بن طيرش عطاالله.....مشرفا

سليمان بلعور.....مناقشا.

عبادة عبد الرؤوف.....مناقشا.

حميدات عمر.....مناقشا.

السنة الجامعية:2019/2018

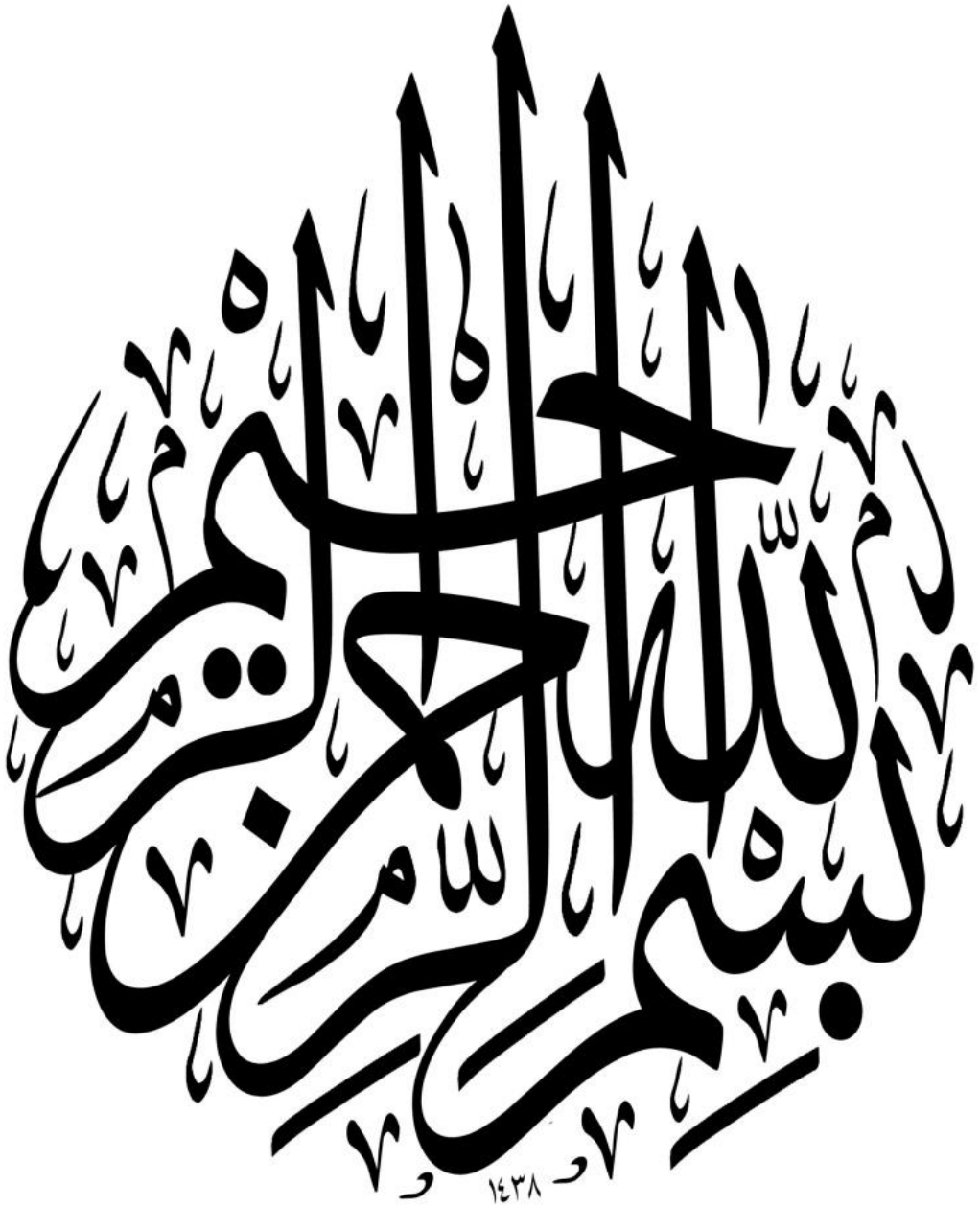
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

بسم

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم (الآية 105 سورة التوبة)

إلهي لا تطيب الحياة الا بشكرك ... ولا تطيب الاخرة الا بعفوك ورؤية نبيك ...ولا يطيب عملي الا بإهدائه الى من بلغ الرسالة وادى الأمانة الى نبي الرحمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

ثم الى بسمة الحياة وسر الوجود... الى معنى الحب والحنان ...الى ما كانت من دعائها سر نجاحي...الى أغلي الحبايب امي الغالية حفظها الله واطال في عمرها

الى من كلله الله بالهيبة والوقار ...الى من احمل اسمه بكل افتخار ...ارجو من الله ان يمد في عمره والدي الكريم.

الى من هم ملاذي وملجئي ونصف عمري اخواتي وابنائهم.

الى من احبهم قلبي ...من تمسك بي بالرغم من كل شيء ...من رفقني وامسك بيدي لكي لا اقع...اخواتي اللواتي لم تلدهن امي صديقتي...وجميع الاهل والاقارب

لميني ايمان

بسم الله الرحمن الرحيم

" فاذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون "

صدق الله لعظيم (الآية 152 سورة البقرة)

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي ألهمنا الصبر والإرادة والمثابرة في إتمام انجاز هذا العمل المتواضع.

واعترافا بالود وحفظا للجميل لا بد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية تقديم كل الشكر والامتنان إلى أساتذتنا الكرام الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة.

واخص بالذكر الأستاذ المشرف "بن طيرش عطاالله" على وقوفه معي طيلة المسيرة الإشرافية وعلى توجيهاته القيمة وعلى الوقت الذي منحني إياه أسال الله أن يجزيه كل خير.

وشكر خاص إلى أوليائنا على تربيتنا وتعليمنا وتضحية التي قدموها لنا راجين المولى عز وجل أن يرعاهم ويغفر لهم ويجعلهم من أهل الجنة.

وكذا نشكر كل من بسط لنا يد العون من قريب أو بعيد.

لميني ايمان

الملخص:

تركز هذه الدراسة على مدى التزام البنوك العمومية الجزائرية باليات منح الائتمان،وسنستعرض في موضوعنا هذا أهم عناصر المتعلقة بالائتمان البنكي وإجراءات منحه، وكذا العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار السليم سوءا بمنح الائتمان أو رفضه مؤقتا أو نهائيا، بالإضافة إلى المخاطر والضمانات المتعلقة بالائتمان البنكي.

وقد أكدت الدراسة الميدانية في القرض الشعبي الجزائري لوكالة غرداية على الأهمية التي يلعبها الائتمان البنكي في تحقيق سياسات والأهداف المسطرة من قبل البنك، كما أكدت على إن أهم الاعتبارات التي يتم الاعتماد عليها أساسا في عملية الائتمان، هو التحليل المالي والضمانات المقدمة.

إن تقييم عملية الائتمان هي دراسة تحليلية يتم فيها تقييم نقاط الضعف والقوة للعميل للوصول إلى قرار سليم،وكذا لإدارة المخاطر الائتمانية المحتملة لتجنبها وإمكانية مواجهتها في حالة وقوعها.

الكلمات المفتاحية: بنك، سياسة ائتمانية، منح ائتمان ،مخاطر ائتمانية،ضمانات.

Résumé:

Cette étude porte sur l'engagement des banques publiques Algériennes vis-à-vis du mécanisme d'octroi du crédit, nous examinerons à cet égard les éléments les plus importants liés aux procédures et d'octroi de crédits bancaire, ainsi que les facteurs affectant la prise de décision, l'octroi où le rejet de crédit temporaire ou finals en plus les risques et garanties liées au crédit bancaire

L'étude de cas du crédit populaire d'Algérie à Ghardaïa a confirmé l'importance du crédit bancaire dans la réalisation des politiques et des objectifs fixés par la banque et a confirmé que les considérations et facteurs essentiels qui reposent principalement sur le processus de crédit sont l'analyse financière et les garanties fournies.

L'évaluation du crédit est une étude analytique dans laquelle les faiblesses et les forces du client sont évaluées afin de prendre la bonne décision ainsi que gérer les risques de crédit prévus pour les éviter et pouvoir les affronter.

Mots-clés : banque, politique de crédit, octroi de crédit, risque de crédit, garanties.

فهرس المحتويات

العنـــــوان	الصفحة
الإهداء	I
الشكر والعرفان	II
الملخص	V - III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	VI-VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة المختصرات والرموز	IX
قائمة الملاحق	X
مقدمة عامة	أ–د
الفصل الأول: الأدبيات النظرية لآليات منح الائتمان في البنوك العمومية الجزائرية	
المبحث الأول: الائتمان البنكي واليات منحه	06-20
المطلب الأول:ماهية الائتمان البنكي	08-12
المطلب الثاني:سياسة منح الائتمان البنكي	12-15
المطلب الثالث:مخاطر والضمانات الائتمانية	16-20
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	21-26
المطلب الأول: الدراسات المحلية	21-23
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	23-25
المطلب الثالث: تقييم الدراسات السابقة	26
الفصل الثاني: دراسة حالة للقرض الشعبي الجزائري–وكالة غرداية–	
المبحث الأول: عموميات حول القرض الشعبي الجزائري وكالة غرداية	30-32
المطلب الأول:مفاهيم عامة حول القرض الشعبي الجزائري	30-31
المطلب الثاني: مصلحة الائتمان.	32
المبحث الثاني:دراسة حالة ائتمان القرض الشعبي الجزائري– وكالة غرداية–	33-47
المطلب الأول: دراسة ملف ائتمان.	33-45
المطلب الثاني: تقييم عملية منح الائتمان للقرض الشعبي الجزائري وكالة غرداية	46-47
خاتمة عامة	49-52
قائمة المراجع	53–57
الملاحق	58–72

قائمة الجداول

الرقم	البيـــــــــــــــــــــان	الصفحــة
01	أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.	26
02	ميزانية الأصول	36
03	ميزانية الخصوم	37
40	جدول حسابات النتائج	38
50	التوازن المالي باستخدام المؤشرات المالية	39
60	حساب نسب التمويل الدائم	40
07	حساب الاستقلالية المالية	41
08	حساب نسبة القدرة على الوفاء	42
09	حساب المردودية	42
10	إجمالي الائتمان الممنوح من وكالة غرداية لبنك CPA	46

قائمة الأشكال

الرقم	البيـــان	الصفحـــة
01	أنواع الائتمان المستعمل في البنوك العمومية الجزائرية	11
02	إجراءات منح الائتمان وتحصيله	15
03	الضمانات البنكية	20
04	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري	31
05	أقسام مصلحة الائتمان للقرض الشعبي الجزائري	32
06	منحنى يوضح مؤشرات التوازن المالي خلال ثلاثة سنوات 2016-2018	39
07	منحنى بياني لتطور منح الائتمان للقرض الشعبي الجزائري وكالة غرداية خلال ثلاثة سنوات 2016-2018	46
08	توزيع الائتمان في القرض الشعبي الجزائري وكالة غرداية خلال ثلاثة سنوات 2016-2018	47

قائمة المختصرات والرموز

الرقم	المختصر	المصطلح باللغة الأصلية	المصطلح باللغة العربية
01	CPA	Crédit populaire d'Algerie	القرض الشعبي الجزائري
02	DCVT	Découvert	السحب على المكشوف
03	CMT EQUI	Crédit moyen terme équipement	قرض متوسط الأجل معدات وأدوات
04	CMT INVST	Crédit moyen terme investissement	قرض متوسط الأجل استثماري
05	HYPT 1RANG	Hypothèque 1 rang	رهن عقاري رتبة 1
06	NATIS /MAT	NATISSEMENET DE MATERIEL	رهن الحيازي للمعدات والأدوات
70	GG/V	Gage sur vehicle	رهن السيارة
80	CAUT AS	Caution des associés	كفالة ضمان الشركاء
90	ASS/MT	Assurance multirisques	تامين متعدد المخاطر
10	ASS/TR	Assurance tout risque	تامين كل المخاطر
11	ASS/CAT-NAT	Assurance catastrophe naturel	تامين الكوارث الطبيعية
12	CNAS	Caisse nationale des assurances sociales des travailleurs salariés	الصندوق الوطني للتامينات الاجتماعية
31	CASNOS	Caisse nationale de sécurité sociale des non salariés	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء.
41	FR	Fond de roulement	راس العامل
51	BRF	Besoin de Fond de roulement	احتياجات رأس العامل
16	TR	Trésorerie	الخزينة

قائمة الملاحق

الرقم	البيـــان	الصفحـــة
01	Check–list	59-60
02	Feuille de dépouillement	61-63
03	Demande de crédit	64-65
04	Fiche d'analysed'activité	66
05	Fiche d'analysefinanciére	67
06	Liste des engagements	68-69
07	Fiche d'avis de comité	70
08	Decision /DG/N°16/2019	71-72

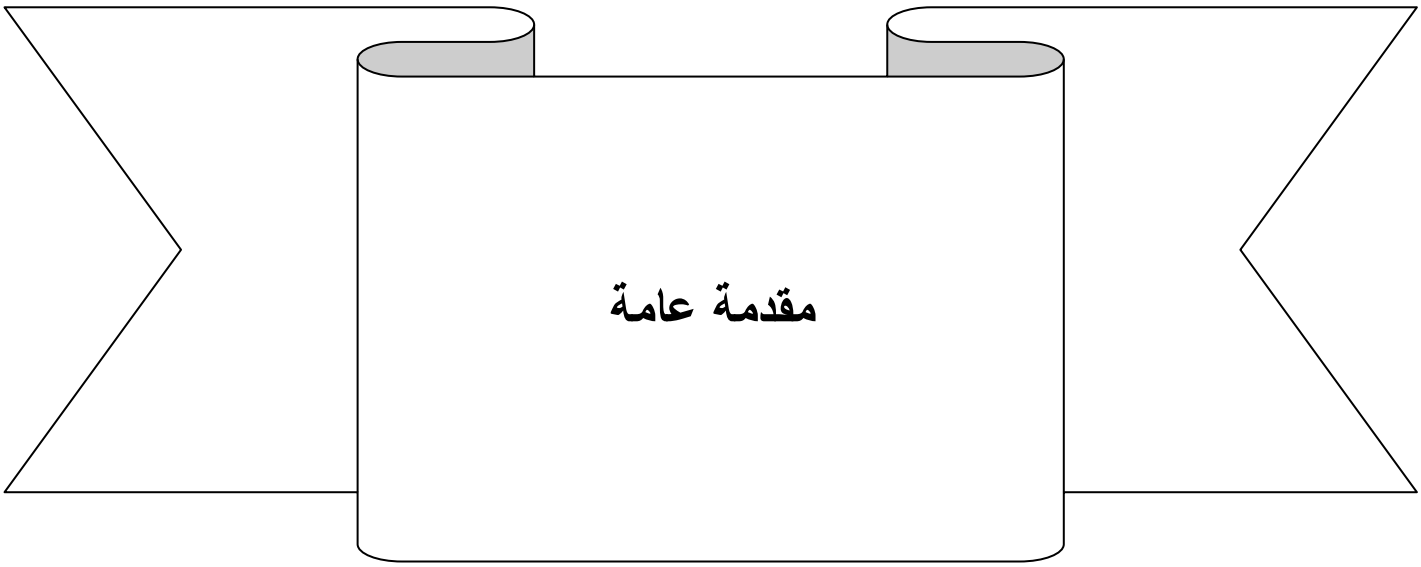
مقدمة عامة

أ)- توطئة:

تعتبر البنوك مؤسسة من المؤسسات المالية الحيوية التي تلعب دورا هاما في دفع عجلة تنمية أي اقتصاد من اقتصاديات الدول، وفي تنفيذ أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة بعناصرها الائتمانية والنقدية،ونظرا للأهمية التي تحتلها البنوك في كونها الممول الرئيسي للمشاريع الاقتصادية والتي تحتل هذه الأخيرة أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني بحيث تعتبر الضرورة الإستراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة وكذا العمود الفقري لأي نهضة اقتصادية والمشاركة الفعالة للجهاز البنكي في تحقيق انتعاش اقتصادي تطلب منه تعبئة المدخرات من مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتقديمها في صورة ائتمان بنكي يكون في خدمة المتعاملين الاقتصاديين والذي يعتبر أساس النشاط البنكي.

ولكونها أكثر المنظمات تأثرا بالظروف الاقتصادية، هناك اعتبارات يجب مراعاتها عند منح الائتمان بأنواعه المختلفة، بل هناك سياسات لا بد من توفرها لإدارة العمليات البنكية بكفاءة وفعالية خاصة الائتمان، بالإضافة إلى ذلك هناك دراسات وتحليلات لابد أن تتم، وعمليات تفاوض وخطوات محددة ومتطلبات يجب تواجدها لمنح هذا الائتمان، كل ذلك من اجل الوصول إلى قرار منح ائتمان سليم.

ب)- طرح الإشكالية:

مما سبق تبرز إشكالية دراستنا والتي ارتأينا أن تكون في شكل تساؤلات نوجزها في سؤال محوري:

كيف يتم تقيم آليات منح الائتمان في القرض الشعبي الجزائري وكالة غرداية؟

تندرج تحت هذه الإشكالية أسئلة فرعية تتمثل فيما يلي:

- فيما تتمثل السياسة الائتمانية التي يعتمدها البنك لتجنب المخاطر الناتجة عن منحه للائتمان؟
- ماهي العوامل المؤثرة في القرار الائتماني؟
- لما تخضع عملية منح الائتمان في القرض الشعبي الجزائري وكالة غرداية؟

ت)- **فرضيات البحث:**وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية،قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات التي سنحاول إثباتها من خلال دراستنا وتتلخص في:

- **الفرضية الأولى:** تتمثل السياسة الائتمانية في المعايير المعتمدة من قبل البنك في منح الائتمان والضمانات التي اشترطها لتجنب المخاطر وغيرها.

- **الفرضية الثانية:** العوامل المؤثرة في القرار الائتماني يرتبط بعضها بالعميل والبعض بالبنك والبعض الأخر يرتبط بالتسهيل الائتماني نفسه.

– **الفرضية الثالثة:** تخضع عملية منح الائتمان في البنوك العمومية الجزائرية لدراسة دقيقة ومحكمة بما يتماشى وخدمة الاقتصاد وتنمية إيرادات البنك.

– **الفرضية الرابعة:** تعتمد البنوك الجزائرية بنسبة كبيرة على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة طالبة الائتمان قبل اتخاذ أي قرار الائتمان البنكي.

ث)– أسباب اختيار الموضوع: تتلخص مبررات اختيار الموضوع في:

- علاقة الموضوع مع التخصص الذي ندرس فيه.
- الميول لهذه المواضيع والرغبة في التخصص أكثر في هذا المجال.
- الرغبة في التعرف على أساليب وإجراءات منح الائتمان عمليا لاكتساب التجربة والمعلومات.
- البحث عن خلل الموجود في تقييم منح الائتمان في البنوك العمومية الجزائرية بصفة عامة والقرض الشعبي الجزائري بصفة خاصة.
- الدور الفعال الذي تلعبه البنوك العمومية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية باعتبارها وسيطا ماليا.
- إضافة دراسة في هذا المجال لإثراء البحث العلمي.

ج)– أهداف الدراسة وأهميتها:

– **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى:

- الهدف الرئيسي من هذا البحث هو إعطاء مفهوم واسع حول الائتمان وعملية سيره داخل البنك.
- التعرف على الآليات المعتمدة والعوامل المؤثرة على اتخاذ قرار الائتمان.
- تسليط الضوء على كل ما يحيط بعملية الائتمان من مخاطر وضمانات وكيفية سيرها.
- بيان أهمية التحليل المالي كأداة يتم على أساسها منح الائتمان للحد من مخاطره.
- الربط بين النظري والتطبيقي للتمكن من استخراج التوصيات.

– **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على كيفية منح الائتمان في البنوك العمومية الجزائرية، وبتالي تحريك وتفعيل الاستثمارات الاقتصادية بالإضافة إلى معرفة العوامل والإجراءات اللازم اتخذها للحد والتقليل من مخاطر الائتمان البنكي.

ح)- حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** يتناول البحث دراسة ميدانية للقرض الشعبي الجزائري وكالة غرداية.
- **الحدود الزمانية:** قد استغرقت مدة الدراسة حالة تقريبا 10ايام ابتداء من 2019/03/03 إلى 2019/03/13، واعتمادا على القوائم المالية لثلاثة سنوات الأخيرة 2016-2018 وهذا حسب ما هو معمول به في العينة المختارة (القرض الشعبي الجزائري لوكالة غرداية) .

خ)- **منهج البحث والأدوات المستخدمة:** تم استخدام أسلوبين في إعداد البحث وهما كما يلي:

- **الأسلوب الأول:**أسلوب المنهج الوصفي لتجميع المادة العلمية من اجل الإلمام بجوانب موضوع البحث ؛
- **الأسلوب الثاني:** أسلوب المنهج تحليلي من خلال دراسة حالة لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة غرداية لمعرفة إجراءات المتبعة بأكثر دقة لمنح الائتمان.

د)- مراجع الدراسة:

- كتب، مذكرات، مقالات، مجالات؛
- دراسات محلية وأجنبية؛

ذ)- صعوبات البحث:

من بين العوائق التي واجهتنا أثناء الدراسة ما يلي:

- صعوبة الوصول إلى المعلومات من طرف البنك.
- صعوبة الحصول على مراجع تتناول موضوع منح الائتمان في البنوك العمومية الجزائرية بشكل خاص.

صعوبة التنقل إلى ولايات أخرى للإثراء النتائج.

ر)- هيكل البحث:

من أجل الوصول إلى الإجابة على التساؤلات المطروحة والإحاطة بجميع جوانب البحث تم اعتماد خطة هيكلها على النحو التالي:

- مقدمة وفصلين وخاتمة.
- الفصل الأول والذي قسم بدوره إلى مبحثين، بحيث خصصنا المبحث الأول لمفاهيم حول الائتمان البنكي واليات منحه ومخاطر هو الضمانات الممكنة، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لمراجعة دراسات سابقة محلية وأجنبية التي لها علاقة مباشرة مع موضوع الدراسة.

- ❖ أما بالنسبة للفصل الثاني والذي يتناول الجانب التطبيقي فقد قمنا بتقسيمه هو الأخر إلى مبحثين،الأول تناول عموميات حول البنك محل الدراسة ألا وهو القرض الشعبي الجزائري والمبحث الثاني تطرقنا إلى دراسة ملف ائتمان و تقييم عملية منح الائتمان في القرض الشعبي الجزائري وكالة غرداية.
- ❖ في الأخير تأتي الخاتمة العامة للإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات للوصول إلى النتائج والتوصيات من خلال البحث.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لآليات منح الائتمان البنكي

تمهيد:

يعتبر الائتمان البنكي فعالية مصرفية غاية في الأهمية ، ومن أكثر الفعاليات البنكية جاذبية لإدارة البنك والمؤسسات المالية الوسيطة ،إذ نجد أن الائتمان البنكي يقوم في الوقت الحاضر بوظائف عديدة هامة ، بحيث لا نبالغ عندما نقول أنه لم يعد ممكنا أن تستقيم أحوال الحياة الاقتصادية بدونه ، فعلى مستوى البنوك فان الائتمان هو الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك الذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح،أما على مستوى الاقتصاد فان الائتمان البنكي ما هو إلا نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثير متشابك الأبعاد للاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقائه، وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى النقاط الأساسية المتعلقة باليات منح الائتمان وذلك من خلال المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول:** الائتمان البنكي واليات منحه
- **المبحث الثاني:**مراجعة دراسات سابقة

المبحث الأول: الائتمان البنكي واليات منحه

يعتبر الائتمان البنكي من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، فهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول كما يمثل العائد المتولد الجانب الأكبر من الإيرادات، ونظرا لأهمية التي يحتلها الائتمان على مستوى نشاطات الأفراد والمؤسسات، أصبح من الضروري أن يولي المسؤولين في البنوك عناية خاصة بالائتمان من خلال وضع سياسة ملائمة له، وعليه يكون من الملائم في هذا الفصل إلقاء الضوء على مفهوم الائتمان البنكي، أهميته وأنواعه، كما سنتطرق إلى سياسة والعوامل الأساسية والإجراءات المتبعة في اتخاذ القرار السليم وكذا المخاطر والضمانات الائتمانية.

المطلب الأول: ماهية الائتمان البنكي

الفرع الأول: تعريف الائتمان البنكي

يعرف الائتمان البنكي "انه مبلغ من المال يضعه المقرض ويسمى الدائن بين أيدي المقترض ويسمى المدين لمدة معينة وبغرض معين، على أن يدفع المقترض فائدة مقابل إقراضه". (النمري، 1981، صفحة165)

كما يعرف الائتمان بأنه"وعد بالوفاء الأجل لمبلغ القرض مضافا إليه قيمة الفائدة، ويعتمد القرض أساسا على الثقة المتبادلة بين طرفيه المدين والدائن وهذه الثقة تمنح من قبل البنك لشخص طبيعي او اعتباري، ويقوم هذا الأخير بالوفاء بالتزاماته وتعهداته مقابل حصول البنك على عائد معين".(بوعتروس، 2000، صفحة 37)

كما يعرف بأنه"عقد ينص على المبلغ المقترض وتاريخ الاستحقاق، للمقرض يعتبر سلسلة من التدفقات المالية في الأول تمثل له شيئا سلبيا باعتبارها صرفا للسيولة مع الوقت يصبح إيجابيا عندما يقوم المقترض بسداد الدين المتمثل في مبلغ الائتمان بإضافة إلى مبلغ الفائدة. كما يعتبر الائتمان توقعات لإيرادات مستقبلية فهو شكل من أشكال الرهان على نجاح مشروع المقترض(thomas, 2013, p. **25**) .

كما يعرف بأنه"تلك الخدمات المقدمة للعملاء، والتي بمقتضاها يتم تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع للأموال الأزمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، وتدعم هذه العملية بضمانات تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد".(الحميد، 2000، صفحة 103)

مما سبق نستنتج بان الائتمان البنكي هو مبلغ من المال يقرضه البنك لشخص طبيعي او معنوي لمدة معينة ولغرض معين مقابل قيام هذا الشخص (المقترض) بالوفاء بالتزاماته (مبلغ الائتمان + الفائدة) في تاريخ الاستحقاق، كما يقوم البنك بأخذ ضمانات من المقترض لتعويض خسائره في حالة عدم سداد.

الفرع الثاني: أنواع الائتمان البنكي

هناك العديد من أنواع والكثير من المعايير لتصنيف الائتمان البنكي نذكر أهمها والتي هي اكتر تداولا في البنوك العمومية الجزائرية كمايلي:

- **معيار الغرض من الائتمان:**

أ)- **الائتمان الاستثماري:** هو تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترة طويلة والتي تهدف للحصول إما على وسائل إنتاج ومعداته، وإما على عقارات مثل الأراضي والمباني الصناعية والتجارية والإدارية.(الاطرش، 2007، صفحة 45)

ب)- **الائتمان الاستغلالي:** يهدف لتغطية الاحتياجات الناجمة من عمليات الاستغلال أو تغطية النقص الظرفي أو المؤقت في رأس المال العامل. (الحميد، 2000، صفحة 147)

ج)- **الائتمان الاستهلاكي:** هو الائتمان الذي يكون الغرض من استخدامه استهلاكي وتطلب البنوك التجارية عادة في هذا النوع من الائتمان سعر فائدة أعلى لأنه يتضمن درجة مخاطرة أعلى، لان هذا النوع غالبا ما يتم سداده من راتب المقترض.(جودة، 1999، صفحة 106)

- **الائتمان وفقا لأجله وينقسم إلى ثلاثة أقسام:**

أ)- **ائتمان قصير الأجل:** هو الائتمان الذي يقدم للمؤسسات (لتمويل نشاط الاستغلال) لكي يعطي للدورة الإنتاجية المرونة اللازمة، كما يطلب للمساهمة في سد العجز في الصندوق (عجز في السيولة)، او الرغبة في اقتناء او استبدال تجهيزات او معدات ومدته الزمنية سنة او اقل، ويتم الوفاء به بعد نهاية العملية التي استهدفت تمويلها. (Pissect, 1985, p. 17)

ب)- **ائتمان متوسط الأجل:** وهنا تتراوح المدة بين سنة وخمس سنوات على الأكثر، ويستخدم لأغراض التجديد والتوسع الصناعي أو تمويل الصادرات وغيرها. (انجرو، 2006-2007، صفحة 23)

ج)- **ائتمان طويل الأجل:** يكون لفترة أكثر من خمس سنوات، وغالبا ما يستعمل في تمويل الاصول الثابتة مثل الحصول على (عقارات أراضي، مباني.....)، ونظرا لطبيعة هذه القروض (المبلغ ضخم والمدة طويلة) تقوم بها مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمةعلى مصادر ادخارية طويلة. (نصار، 2005، صفحة 34)

- **الائتمان وفقا للطبيعة المقترض وينقسم إلى نوعين:**

أ)- **ائتمان للخاص:** هوالذي يمنح لأشخاص القانون الخاص كأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين مثل الشركات وتعتمد قدرة أشخاص القانون الخاص في الحصول على هذا الائتمان

على الملاءة المالية (الحالية والمستقبلية) التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة لدى مانح الائتمان (البنوك)

ب)- **الائتمان للعام:** هو الائتمان الذي يمنح لأشخاص القانون العام (الدولة والهيئات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية) وتعتمد قدرة أشخاص القانون العام في الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة ومركز الدولة المالي وعلى الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية. (coussergue, **2005, p. 156**)

- **الائتمان وفقا للضمان المقدم:**

أ)- **ائتمان بدون ضمان:** فقد يمنح البنك قرضا لأحد عملائه الجيدين بدون أي نوع من الضمانات وذلك اعتمادا على سمعته المالية وعلى قوة مركزه المالي. ولا ينبغي التوسع في منح القروض بدون ضمان، إذ انه يمنح في ظروف خاصة كمحاولة لكسب عميل جديد أو الاحتفاظ بعميل جيد، إلا انه في أي حالة من الحالات لا يحبذ أن يكون الائتمان بدون ضمان بمبالغ كبيرة (صاحب، 2002، صفحة 217)

ب)- **الائتمان بالضمان:**وهو الائتمان الذي يكون مصحوبا بضمانات، ويطلق على هذه الضمانات اسم ضمانات تكميلية لأنها تطلب استكمالا لعناصر الثقة الموجودة أصلا وليس بديلا عنه، فبعد التأكد من سمعة العميل المالية على أنها جيدة وبعد دراسة مصادر دخل العميل ومركزه المالي والتأكد من قوته وسلامته تطلب البنوك من العميل ضمانا تكميليا.(جودة، 1999، صفحة 121)

الشكل رقم 01: أنواع الائتمان المستعملة في البنوك العمومية الجزائرية

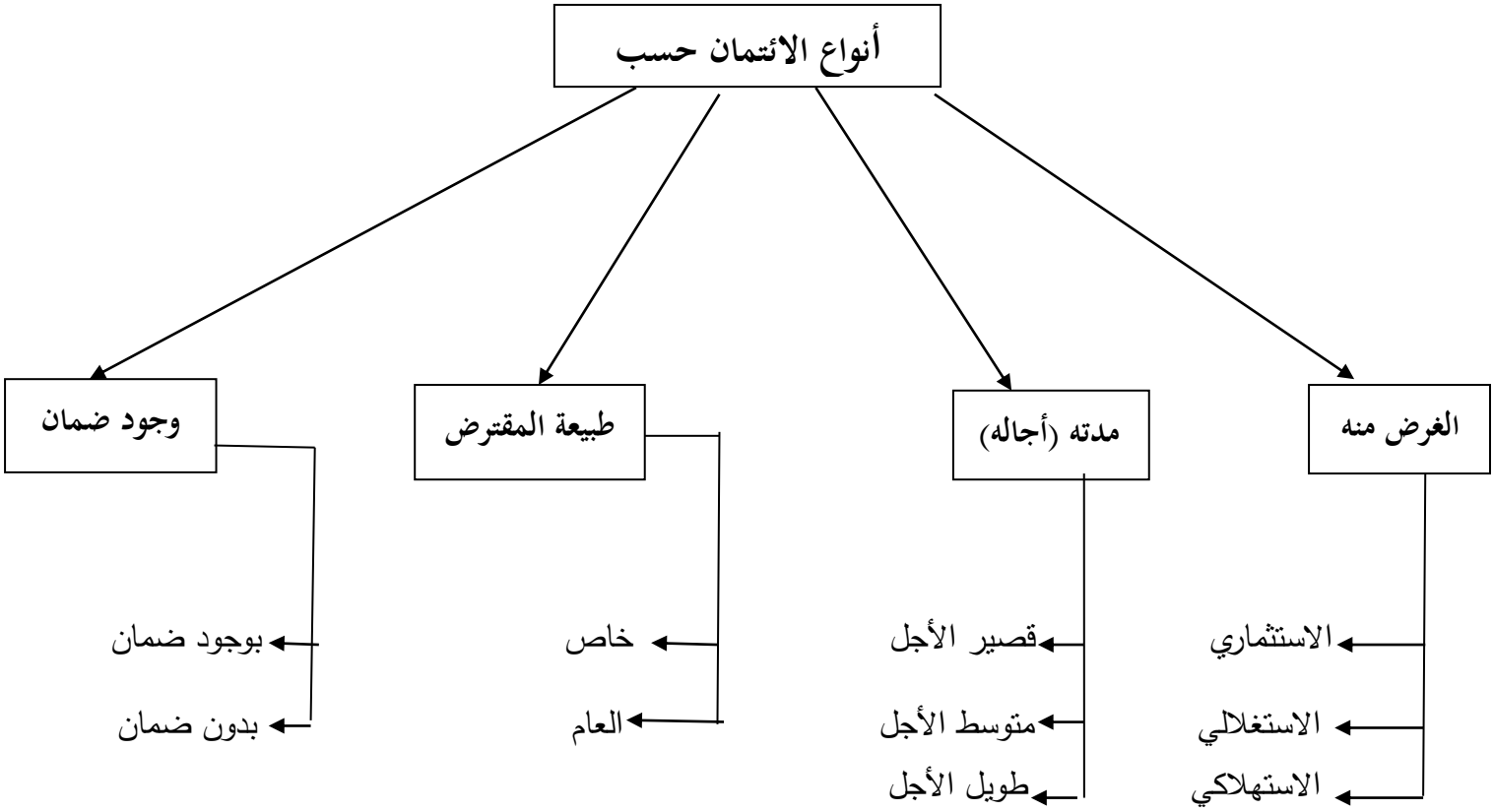

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ما سبق.

الفرع الثالث :أهمية الائتمان

يمكن النظر إلى أهمية الائتمان البنكي من زاويتين، الأولى وفقا لوجهة نظر البنك ذاتيه والثانية لدوره في النشاط الاقتصادي.

أ)- أهمية الائتمان على مستوى البنك:

يعتبر الائتمان البنكي على مستوى البنك الاستثمار الأكثر قسوة، نظرا لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهياره ، وهو في ذات الوقت الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارته ، والذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح ودونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد.(الزبيدي، 2002، صفحة 17)

ب)- أهمية الائتمان على مستوى الاقتصاد:

- يسهل تراكم رؤوس الأموال.
- يساعد على زيادة في استخدام الموارد.
- تزيد من الدخل القومي وزيادة أرباح المنتجين.
- تحد من الاستثمار الخاص عن طريق رفع سعر الفائدة وتشكل بذلك عنصر من عناصر الانكماش الاقتصادي.
- القضاء على القوى التضخمية ، مدى فعالية الائتمان في محاربة التضخم بحيث يستطيع امتصاص الزيادة في القدرة الشرائية التي كانت تخصص لاستهلاكات.
- محاربة البطالة في اتجاه دعم القدرة الشرائية ورفع الطلب الفعلي.
- الائتمان يسمح باستعمال أفضل لرؤوس الأموال.(محجوب، 1997، صفحة 487)

المطلب الثاني:سياسة منح الائتمان البنكي

لا بد لكل بنك عند تعامله مع الائتمان أن تكون لديه سياسة ائتمانية يبين فيها اتجاهاته وكيفية التعامل للوصول إلى أهدافه المسطرة، وهذه السياسة تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفته ، وعليه سنتناول في هذا المطلب مفهوم السياسية الائتمانية بالإضافة إلى العوامل الأساسية وإجراءات المتبعة لمنح الائتمان البنكي.

الفرع الأول: مفهوم وأهداف السياسية الائتمانية

أولا: مفهوم السياسة الائتمانية

تعرف سياسة الائتمانية بأنها " مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها (الحدود) وأنواعها وأجالها الزمنية، وشروطها الرئيسية" (السيسي، 2004، صفحة 33)

كما تعرف أيضا بأنها " مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات الائتمان، وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها "(الدوري، 2008، صفحة 126)

ثانيا:أهداف السياسة الائتمانية

وتهدف السياسة الائتمانية إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ سلامة الائتمان الممنوح من قبل البنك.
- ✓ تنمية أنشطة البنك وتحقيق عائد مرضي
- ✓ تامين الرقابة المستمرة على عملية الائتمان في كافة مراحلها.
- ✓ توفير الثقة لدى العاملين في الإدارة ما يحد من الوقوع في الخطر.

الفرع الثاني: العوامل الأساسية لمنح الائتمان البنكي

يعتمد الائتمان على العديد من العوامل التي تؤثر على سياسة منحه ، وهناك عوامل يمكن السيطرة عليها وأخرى لا يمكن السيطرة عليها، كما تختلف إدارة الائتمان من بنك إلى أخر وفقا لأهداف ومجال تخصص البنك ،وحجم رأسماله والبيئة المحيطة به وغيرها.... وعليه يمكن تقسيم العوامل والعناصر التي تحدد الأسس لمنح الائتمان كمايلي:

المجموعة الأولى: العوامل الخاصة بالبنك

- ✓ المركز الائتماني للبنك.
- ✓ السياسة الائتمانية للبنك والهيكل الاقتصادي وسياسة البنك.
- ✓ مستوى اتخاذ القرار في منح الائتمان والمصاريف الإدارية الأخرى والجدوى الاقتصادية من منح الائتمان.
- ✓ شروط وإجراءات وخطوات الحصول على تسهيلات الائتمانية

المجموعة الثانية: العوامل الخارجية

- ✓ التعليمات والتشريعات القانونية والأنظمة والشروط الصادرة عن البنك المركزي.
- ✓ العوامل الاقتصادية من رواج وكساد وأزمات اقتصادية.
- ✓ العوامل السياسية وأهمها الاستقرار السياسي.

المجموعة الثالثة: العوامل الخاصة بالعملاء.

- ✓ حداثة عمل الشركة أو العميل.
- ✓ طبيعة العملاء وعدم توفر البيانات عن نشاط العميل.
- ✓ درجة المخاطرة التي يتعرض لها البنك بسبب العميل.
- ✓ تحديد أهلية المقترض وكفاءة أعماله وملائمة المالية وشرعية وتمثيله لجهته.
- ✓ مدى التزام بمعايير القطاع الذي ينتمي إليه والسمعة الائتمانية للمقترض.(الشيب، 2012، الصفحات 196-165)

الفرع الثالث: إجراءات منح الائتمان

- **البحث عن الائتمان وجذب العملاء** :حيث من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك ليجذب العملاء والبحث عن القرض لتسويق الائتمان.
- **تقديم طلبات الاقتراض:** وتقدم على نماذج الطلبات المعدة لذلك يجب أن تكون صالحة لإدخالها الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات.
- **الفرز والتصويت المبدئي:** تبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات التقنية المبدئية للطلبات المقبولة والمستوفاة البيانات حيث يطلب استكمال المستندات، وتبدأ عملية التحليل الائتماني وإجراء الاستلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة.
- **التقييم** :يتم فيها وضع نتائج التحليل والاستعلام وعمل تقدير عن المنافع والتكاليف من منطق معايير التقييم المعترف من إدارة البنك والذي يقوم بتقييم شخص أعلى في المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل
- **التفاوض:** بعد وضع السياسة الائتمانية وتحليل الائتمان للتقليل من مخاطره تصبح هنا كما يسمى بمتغيرات القرار القرض والتي تكون بوضع تفاوض بين البنك والعميل فالبدائل هي محدد التفاوض فيجب أن يتم على أساس(أنا أكسب وأنت تكسب) وليس على أساس(أنا أكسب وأنت تخسر).
- **اتخاذ القرار والتعاقد:** بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة ويكون المستشار القانوني جاهزا بالعقد للتوقيع.
- **سحب الائتمان وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة:** حيث تبدأ عملية سحب الائتمان دفعة واحدة أو على دفعات، ويتم تنفيذ الالتزام التمويلي مع متابعة الائتمان بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية.
- **استرداد الأموال:** عند استحقاق الأصل والأقساط يتم تحصيل الائتمان.
- **التقييم اللاحق:** والتقييم هنا لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت، ولمعرفة نقاط الضعف لتلافيها مستقبلا.

بنك المعلومات :من الواجب إدخال تلك المعلومات في الملف أو السجلات أو وضعها في الحاسب الآلي لاستدعائها، والعودة إلى البداية الأولى التي يتم فيها رسم السياسات ووضع الأهداف والأولويات؛(الحميد، 2000، الصفحات 134-135)

الشكل رقم (02): إجراءات منح الائتمان وتحصيله

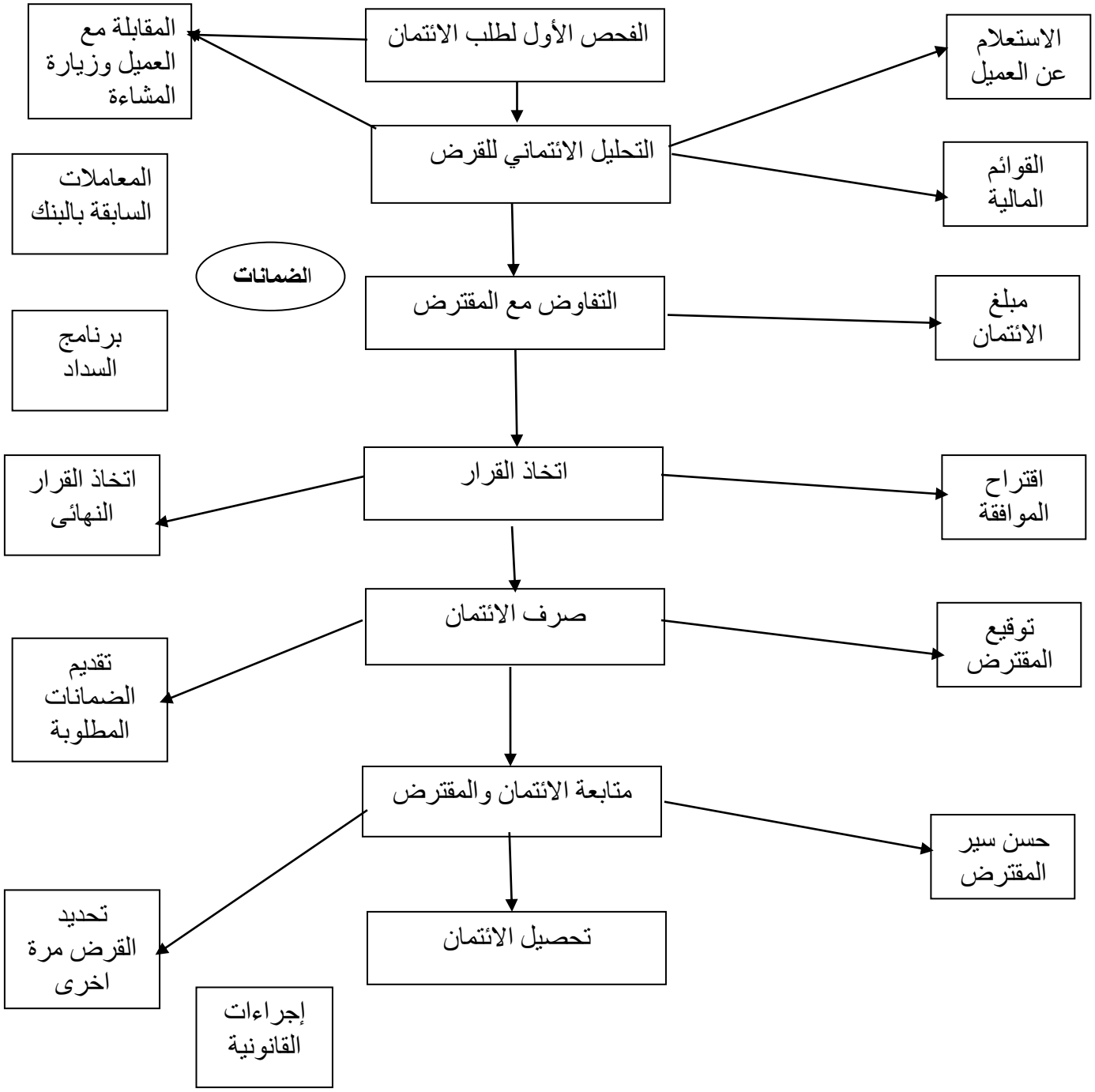

المصدر: (السلام م.، صفحة 282)

المطلب الثالث: مخاطر والضمانات الائتمانية

عند منح الائتمان بمختلف أنواعه، يتحمل البنك مسؤولية نتيجة لهذه العملية، فالمعروف إن الائتمان حتى لو منح على أسس سليمة إلا انه ينطوي على جملة من المخاطر ولكي نلم بالجوانب المهمة من الموضوع قسمنا هذا المطلب إلى ثلاثة فروع، يتناول الفرع الأول تعريف وأسباب نشوء مخاطر الائتمان،أما الثاني أنواع وأساليب إدارة مخاطر الائتمانية ونختم بفرع الثالث الضمانات الائتمانية.

الفرع الأول:تعريف وأسباب نشوء مخاطر الائتمان البنكي

أولا: تعريف مخاطر الائتمان البنكي

"هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المؤتمن ولا يوجهها المدين لذلك فهي تصيب مانح الائتمان، ولا يتعلق بعملية تقديم الائتمان فحسب بل تستمر حتى إنهاء عملية التحصيل كامل المبلغ المتفق عليه ويكون السبب الرئيسي فيها المدين، بسبب عدم التزامه واستطاعته وقيامه برد أصل القرض وفوائده"(الزبيدي، ادارة المصارف ، 2000، صفحة 210)

كما يمكن أن تعرف بأنها" مخاطر عجز المقترض عن رد أصل الدين وفوائده في التواريخ المحددة لذلك،أو عدم وجود نية السداد لديه رغم توفر القدرة المالية لذلك".(حماد، 2003، صفحة 71)

ثانيا: أسباب نشوء مخاطر الائتمان ويمكن حصر أهمها في:

- ✓ عدم التطابق ألمعلوماتي بين البنك والعميل
- ✓ عدم التزام المقترض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم مع البنك.
- ✓ اتسام أداء الجهاز البنكي بالتسرع والمنافسة عير الرشيدة.
- ✓ العجز في الإطارات الفنية والإدارية المؤهلة مما يفتح المجال أمام ارتكاب الأخطاء عند اتخاذ القرارات الائتمانية.
- ✓ عدم توافر المؤسسات المالية الأخرى في بعض الدول مما أدى إلى عجز المؤسسات البنكية القائمة عن استيعاب التمويلات المطلوبة ولجوئها إلى توظيف الأموال في مسارات غير اقتصادية
- ✓ تعرض اقتصاد الدولة إلى هزات اقتصادية قد تؤثر في النهاية على نشاط العميل أو البنك في حد ذاته. (غنيم، 2007، صفحة 62)

الفرع الثاني: أنواع وأساليب إدارة مخاطر الائتمانية

اولا: أنواع المخاطر الائتمانية

مهما تعددت مخاطر التي يتعرض لها الائتمان فهي على ثلاثة أنواع، منها ما يتسبب فيه العميل وتسمى بالمخاطر الخاصة ومنها ما لا علاقة له بالعميل ولا بالمؤسسة المقترضة وتسمى بالمخاطر العامة ويضاف إلى هذين القسمين المخاطر الناتجة عن أخطار البنك نفسه.

ا-**المخاطر الخاصة: ترتبط** هذه المخاطر بالعميل أو النشاط الذي ينتمي إليها وتنقسم بدورها إلى:

- **مخاطر متعلقة بالعميل:** وترتبط هذه المخاطر بالعناصر الرئيسية المتعلقة بالجدارة الائتمانية للعميل مثل أهليته وسمعته ونزاهته والتزامه بالوفاء بحقوق الآخرين المتعاملين معه في مجال نشاطه وسلوكياته الأخلاقية فقد يفقد العميل أهليته كما قد يهدر سمعته الشخصية نتيجة سلوكيات اجتماعية بعد تحصله على الائتمان.(غنيم، صناعة القرار الائتماني في اطار الاستراتجية الشاملة للبنك، بدون سنة نشر ، صفحة 73)فمن العملاء من هم قادرين على سداد مديونيتهم ومع ذلك يتهربون من سدادها بل لا يمانعون من الدخول مع البنك في منازعات قضائية وهكذا تنشا بعض التصرفات السيئة من بعض العملاء تضر بالبنك وتشكل له خطورة (النجار، 2000، صفحة 27)
- **مخاطر متعلقة بالنشاط الذي يزاوله المقترض:** هي المخاطر المرتبطة بالعمليات التشغيلية لأشخاص أو أنظمة غير كافية أو فاشلة. (BERNET-ROLLAND, 2006, p. 10)وهي مخاطر مختلفة من النشاط إلى أخر ففي الإنتاج الزراعي هناك مخاطر الظروف المناخية القاسية وفي الإنتاج الصناعي بشكل عام هناك أخطار تتعلق بعدم توفر المواد الخام للإنتاج أو تغيير أذواق المستهلكين أو دخول منافسين جدد.(النجار، 2000، صفحة 27)

ب-المخاطر العامة: ويقصد بها المخاطر التي يتعرض لها الائتمان بغض النظر عن طبيعة وظروف المنشاة المقترضة ويمكن حصرها في:

- **مخاطر أسعار الفائدة:** ويقصد بها احتمال تقلب أسعار الفائدة في المستقبل، فإذا ارتفعت الأسعار عن المعدل المتفق عليه، أصبح عائد البنك اقل من عائد السوق على استثمار هذا إذا ما كانت قروض طويلة الأجل، أما إذا كانت قصيرة الآجل فان درجة المخاطرة تكون اقل حيت إذا كان هناك ارتفاع معدلات الفائدة قد يمكن البنك من استثمار أمواله بمعدلات فائدة مرتفعة والعكس صحيح في حالة انخفاض في معدلات الفائدة.(السلام، 2000، صفحة 275).
- **مخاطر التضخم:**إن التعرض البلاد للتضخم بعد إن تم الاتفاق على الائتمان سوف يترتب عن ذلك انخفاض القدرة الشرائية لأصل الائتمان والفوائد وهذا يعكس سلبا على البنك نتيجة لتزعزع المركز المالي للعميل. (السلام، 2000، صفحة 275)
- **مخاطر السوق:**إن التغيرات الجوهرية الحاصلة في النظام الاقتصادي والسياسي أو وقوع أحداث على مستوى المحلي أو العالمي، له الأثر الكبير على العلاقات الائتمانية القائمة بين البنك وعملائه، فمتى كانت لتلك التغيرات أثار إيجابية على نتائج نشاط منشاة الأعمال أمكن استرجاع ما قدمه البنك من قيم، أما إذا كانت سلبية فقد يؤثر على مقدرتها على الوفاء بالدين الشيء الذي يجعل البنك عرضة لخطر عدم التسديد من طرف هؤلاء نتيجة عجزهم (الهندي، 1996، صفحة228).
- **مخاطر سعر الصرف:** هو الخطر الناجم عن الخسارة الممكن حدوثها خلال التغيرات المختلفة لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية. (DESMICHT, 2004, p. 258)

ج-المخاطر الناتجة عن البنك نفسه.

إن البنك أثناء قيامه بعمليات منح الائتمان يكون عرضة للأخطاء المرتكبة أثناء تحليل للبيانات المقدمة من طرف طالب الائتمان أو من تلقيه للضمانات المقدمة، أو ما يمكن أن يقع فيه أثناء متابعة للائتمان الممنوح.

ومن بين الأسباب التي تعرض البنك لمثل هذه الأخطار:

- ✓ قلة خبرة الموظفين في الاستفسار عن العميل وإجراء التحليلات اللازمة للقوائم المالية.
- ✓ ضعف نظم العمل الداخلية والإجراءات الرقابية وعدم توافر قنوات اتصال جيدة بين المصالح المختلفة داخل البنك وتداخلها مما يؤثر سلبا علىالقرار الائتماني ومتابعته.(الهندي، 1996، صفحة 228)

ثانيا: أساليب إدارة مخاطر الائتمان

هي الإجراءات والسياسات التي تقوم بها الإدارة البنكية التي تهدف إلى حماية البنك من المخاطر المختلفة المحيطة به ،وذلك بتحديد مواقع المخاطر وقياسها وإدارتها لتجنبها أو السيطرة عليها أو تحويلاها ،وذلك من خلال نظام شامل لإدارة المخاطر. (صالح، يومي 20-21 اكتوبر 2009)

ومن الأساليب المعتمدة للحد من المخاطر الائتمانية مايلي:

- ✓ توزيع مخطر الائتمان إذا كانت قيمة الائتمان كبيرة جدا ومدته طويلة نسبيا فهذا يعني تجميد لجزء من أموال البنك وفي نفس الوقت الحصول على عائد أكبر ومع ذلك فان البنك في هذه الحالة يفضل نسبة أو جزء فقط من هذا الائتمان على أن يوزع باقي الائتمان على مؤسسات مالية أخرى.
- ✓ تمويل أنشطة وقطاعات مختلفة تجنبا لما يمكن أن يحصل من أزمات أو ركود في إحدى القطاعات دون غيرها،فالبنك يلجا إلى توزيع أمواله على أنشطة وقطاعات مختلفة حتى يتمكن من تعويض خسائر ناجمة عن أزمات نشاط أو قطاع معين.
- ✓ متابعة الائتمان لا يتوقف دور البنك عند منح الائتمان بل انه يمتد ليشمل متابعته والتأكد من تسديده في الأوقات المحددة ففي حالة عدم التسديد يقوم باتخاذ مجموعة من الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب(العال، 2001، الصفحات 72-73)

الفرع الثالث: الضمانات الائتمانية

يعتبر الضمان بمثابة تعزيز أو حماية من مخاطر معينة تتعرض لها إدارة في البنك عندما يتخذ القرار بمنح الائتمان، ولذا فإنه كلما زاد احتمال المخطر الذي يحيط بالعملية الائتمانية كلما كانت الضمانات المطلوبة أكبر حماية لحقوق البنك .

أولا: تعريف الضمانات الائتمانية

تعرف الضمانات بأنها" وسيلة من خلالها ممكن للمتعاملين تقديمها للحصول على قروض من البنك، هذا من جهة ومن جهة أخرى فهي أداة الإثبات وحق البنك إلى الحصول على أمواله التي أقرضها بالطريقة القانونية، وذلك في حالة عدم تسديد العملاء لديونهم".(الشمرى، 2009، صفحة 40)

كما يمكن أن يكون الضمان عبارة على "وثيقة تتعهد البنك برصد مبلغ معين لأجل معين يتضمن تنفيذ شخص وهو زبون البنك، بإلزام تجاه الشخص الثالث وهو المستفيد، في حالة عدم التزام الزبون بتعهداته"(القروبني، 2000، صفحة 127)

ثانيا: أنواع الضمانات

أ) ضمانات الشخصية:ترتكز الضمانات الشخصية على تعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يعدون بتسديد في حالة عدم الوفاء بالتزاماته ويتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن ونميز بين نوعين منها:

الكفالة: يلتزم الشخص بموجبها على التعهد الذي يقوم بها شخص معين بتنفيذ الالتزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يفي بالتزاماته، ونظرا لأهميتها ينبغي أن تكون واضحة في كل جوانبها (موضوع الضمان، مدة الضمان، الشخص المدين حدود الالتزام...)

الضمان الاحتياطي: يعرف على انه التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ الورقة تجارية آو جزء منها في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد.(لطرش، 2004، صفحة 166)

ب) الضمانات الحقيقية: يرتكز هذا النوع من الضمانات على الأصول أي الممتلكات (السلع وتجهيزات، العقارات...) يصعب تحديدها يقدمها المقرض للبنك كرهن لضمان حالة عدم تسديد دينه ويجب أن يحرر هذا العقد على ورقة رسمية تبين جميع شروط هذه العملية ومن بين هذه الضمانات:

الرهن المنقولات: في هذه الحالة توضع المنقولات تحت تصرف البنك والتي يمكن أن يتصرف فيها بالبيع متى أخل المدين عن الوفاء بمستحقاته في الميعاد، وان هذه المنقولات تشمل جميع وسائل الإنتاج من الآلات ومعدات، أثاث وسيارات.(لطرش، 2004، صفحة 171)

الرهن العقاري:هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه ويمكن له بمقتضاه أن يستوفي من ثمن العقار في أي بلد كان، متقدما في ذلك على الدائنين التالين له في المرتبة وفي الحقيقة لا يتم الرهن إلا على العقار الذي يستوفي بعض الشروط التي تعطي للرهن مضمونه الحقيقي(بوعتروس، 2000، صفحة 59)

الشكل(03): الضمانات البنكية

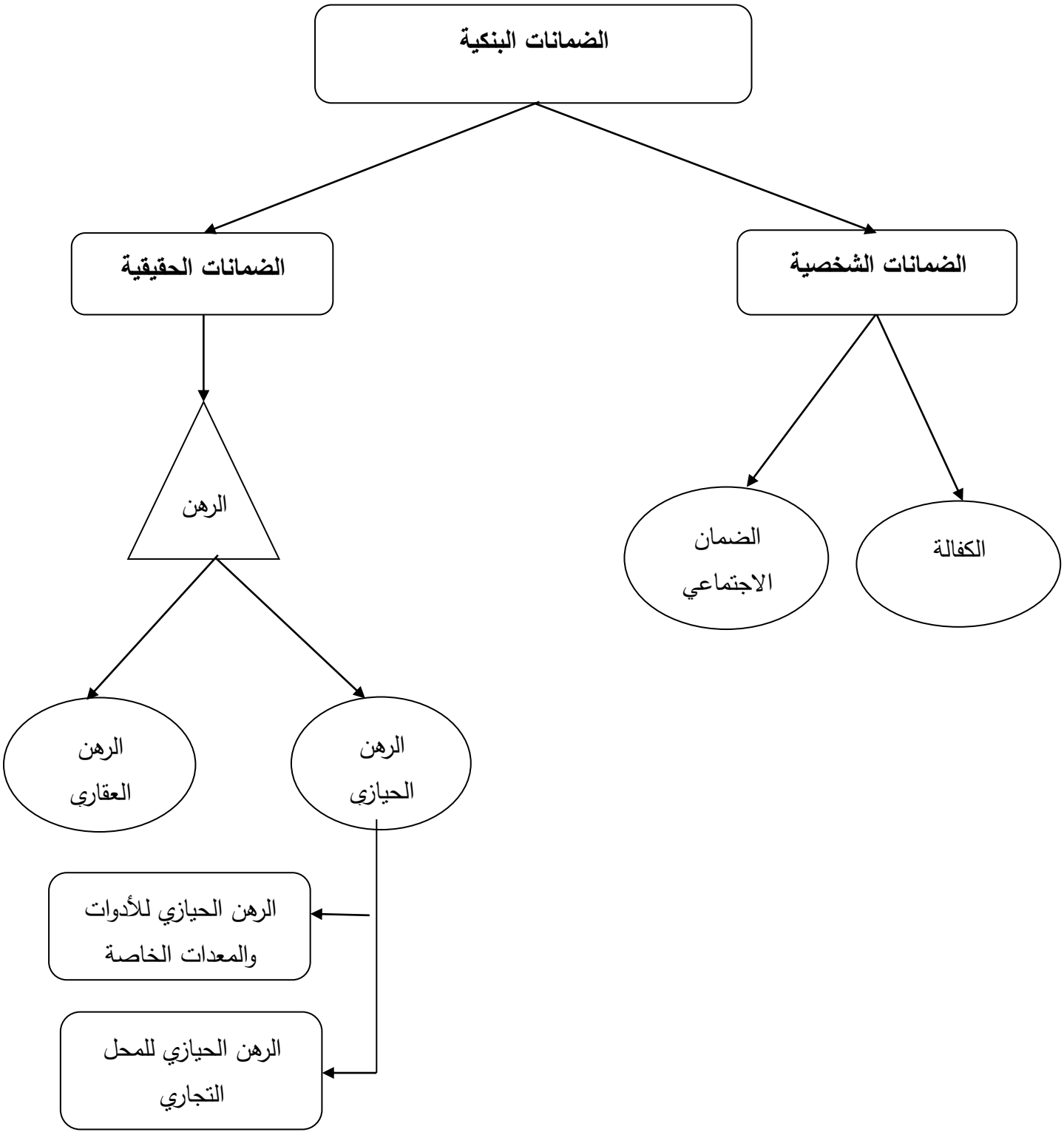

المصدر: (حريز، 2014، صفحة 95)

المبحث الثاني: مراجعة الدراسات السابقة

سنقوم في هذا المبحث إلى عرض مجموعة من الدراسات المحلية ودراسات أجنبية السابقة التي لها علاقة مباشرة بالموضوع من حيث الأهداف والنتائج، وكذا نتطرق إلى أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسات ودراسة بحثنا هذا.

المطلب الأول: عرض الدراسات المحلية

الدراسة الأولى: خيضر رقية، أبحاث المؤتمر الدولي، تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001 إلى2014، بعنوان أثر التمويل البنكي للاستثمار العام ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي على مختلف التوازنات النقدية في الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2011، جامعة سطيف 2013.

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مختلف الطرق المستعملة في التمويل الاستثماري.
- مدى مساهمة الائتمان البنكي لتوسيع برامج الإنعاش الاقتصادي.
- أثار التي يخلفها الائتمان البنكي على الاقتصاد وعلى مختلف التوازنات النقدية.

الدراسة الثانية: د رحيم حسين وا.سليم حمود، الملتقى الوطني السادس استخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية ورقة بحث مقدمة للملتقى الوطني الأول حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، بجامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، يومي 23-24 نوفمبر 2008.

تهدف هذه الدراسة إلى:

- شرح مفهوم الائتمان وأسسه ومعاييره، وكذا العوامل المؤثرة في قرار المنح.
- صياغة هذه العناصر في شكل نموذج كمي يعتمد على أساليب علمية أكثر دقة من اجل اتخاذ قرار ائتماني سليم.

الدراسة الثالثة:

Mr. MADOUCHE Yacine Mr. SI LEKHAL Karim etMr.BIA Chabane, Le financement relationnel : une réponse au rationnement de crédit des PME Algériennes2007/12 مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد

تهدف هذه الدراسة إلى:

- دراسة علاقة بين المقاولين الجزائريين والبنوك ومحاولة فهم أساس الغموض الذي يميز هذه العلاقة
- شرح أسباب تقنين الائتمان وعرض مجموعة من الحلول لتقليل من حدة هذه الظاهرة خصوصا في جانب التمويل المالي.

الدراسة الرابعة: واضح نعيمة، العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية –حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تلمسان–أطروحة دكتوراه جامعة أبي بكر بلقايد 2016–2017

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على كيفية تقييم البنك للمؤسسة طالبة الائتمان والمعايير المعتمدة.
- شرح مفهوم الائتمان أسسه ومعاييره، وكذا العوامل المؤثرة في قرار منحه، ثم صياغة هذه العناصر في شكل نموذجي يعتمد على أساليب أكثر دقة من اجل اتخاذ القرار ائتماني سليم.

الدراسة الخامسة: عقبة نصيرة، فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015

تهدف هذه الدراسة إلى:

– محاولة فهم سلوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاه مصادر التمويل المختلفة والبحث عن حلول لمشكلاتها المتعددة.

– البحث عن متطلبات المرحلة الأولى للإصلاحات النقدية وتأثيرها الإيجابي والسلبي على قرار الاستثمارات البنكية ودرجة تحررها وعدم الاكتفاء بأدوار الوساطة المالية التقليدية.

الدراسة السادسة: بريكي نوارة، مساهمة البنوك التجارية في منح قروض الاستثمار، رسالة ماجستير علوم تجارية،جامعة مسيلة 2003.

تهدف هذه الدراسة إلى:

- إعطاء مفهوم واسع حول الائتمان البنكي وعملية سيره داخل البنك من جهة ومدى فعالية الائتمان الموجه للاستغلال والاستثمار من جهة أخرى والتي تمول التجارة الخارجية.
- تسليط الضوء على كل ما يحيط بعملية الائتمان من أخطار وضمانات وكيفية سيرها دون تجاهل التعريف بسيرورة طلب منح الائتمان من بنك لا ضيق.
- الوصول إلى تطوير منهجي يضمن سلامة إدارة موارد البنك الجزائري ويسترشد بها متخذو القرارات ومنفذوها في دراسة طلبات الائتمان في ظل أوضاع تسودها المنافسة وعدم الاستقرار ووضع سياسة ملائمة تسمح بالتحقيق من اثأر عدم التسديد عند وقوعه، حيث اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي في الجانب النظري ودراسة حالة في الجانب التطبيقي.

الدراسة السابعة:

KAROUS Ouafa et KANDI Halim pour l'obtention du diplôme de MASTER Sous le thème : L'OCTROI DE CREDIT, RISQUES ET GARANTIES "CAS D'UN CREDIT D'INVESTISSEMENT BNA AGENCE 587" UNIVERSITE ABDERRAHMANE MIRA BEJAIA Faculté des sciences Economiques, des sciences de Gestion et des sciences Commerciales 2015-2016

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحديد الآليات المعتمدة من قبل البنوك الجزائرية التي يتم على أساسها منح الائتمان للحد من مخاطرها.
- تمكن من فهم وسائل التحليل مخاطر الائتمان وكذا دراسة عملية منح الائتمان.
- تحقيق الربط بين النظري والتطبيقي للتمكن من استخراج التوصيات.

المطلب الثاني: عرض الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى: مؤتمر علمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين أفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، في يومي 8-9 ماي 2005، من قبل د. شريف مصباح أبو كرش بجامعة الخليل فلسطين

تهدف هذه الدراسة إلى:

- إظهار التأثيرات التي تحدثها إدارة لمخاطر الائتمان في الصناعة البنكية.
- بيان أهمية التحليل المالي والائتماني كأداة في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة.
- تحليل الأدوات المالية المستخدمة في التنبؤ بالتعثر المالي للمشاريع.

الدراسة الثانية: ا.م.د.إبراهيم محمد علي الجزراويوم.م.نادية شاكر النعيمي،تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة (نظرية، تطبيقية) في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، خلال الفترة 2005-2007 المالية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون/ 2010، مقبول للنشر بتاريخ 2010/07/20

تهدف هذه الدراسة إلى:

- استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان البنكي كأداة تحليلية للتخطيط والرقابة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات المالية الرشيدة.
- إظهار أثر التحليل الائتماني على أداء أنشطة البنوك التجارية في العراق وبشكل خاص نشاط بنك الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للمدة 2005-2007 المالية.

الدراسة الثالثة:

LUDOVIC Vigneron, pour l'obtention du diplôme de d'octorat Sous le theme relations de clienteles bancaire et conditions de financement des PME, une etude empirique d'unegran de banque Françaises, université PARIS DAUPHINE ,2005

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تأثير علاقة البنوك بالعملاء في مجال التمويل في الأجل البعيد، والصعوبات التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل اللازم في مراحل محددة من نشاطها ولا يمكن متابعة أنشطتها خاصة في حالة عدم تماثل المعلومات ،وأظهرت الدراسة الحديثة أن البنك يعتمد على استراتيجيات إدارة المخاطر تكون مبنية نسبة إلى نوع العملاء.

الدراسة الرابعة: انس هشام مملوك، مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق 2014

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على أهمية إدارة المخاطر في البنوك ودورها على أداء المحافظ الائتمانية للبنوك.
- تحليل أداء المحافظ الائتمانية للبنوك الخاصة وفق العينة المدروسة وما ترافق مع الأزمة الحاصلة في سورية وانعكاساتها على القوائم المالية للبنوك وما تبعها من تدهور على صعيد كافة القطاعات الاقتصادية.

الدراسة الخامسة: دراسة إيمان انجرو،التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض (المصرف الصناعي السوري انموذجا)، مذكرة لنيل ماجستير باختصاص المحاسبة جامعة تشرين سورية 2006-2007

تهدف هذه الدراسة إلى:

- مفهوم الائتمان وأسسه ومعاييره وكذلك التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني.
- تبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الائتمان في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب.
- إبراز أهمية المتابعة الائتمان بعد منحه للتحقق من استمرار العميل في وضع يمكنه من تسديد الأقساط المستحقة وكذلك الفوائد في حدود الجدول الزمني حسب شروط الائتمان وذلك لأهمية الدراسات الائتمانية والتحليل المالي في الوقاية من أخطار الديون المتعثرة وحماية حقوق البنك من الضياع.

الدراسة السادسة: أمجد عزت عبد المعزوز أبو الرب، السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين أطروحة لنيل درجة ماجستير بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين 2004

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على السياسة الائتمانية العاملة في فلسطين.
- التعرف على معايير الائتمان العالمية ومقارنتها بالتطبيقات المتبعة في البنوك الفلسطينية.
- محاولة التوصل إلى معايير التي تعتمد عليها البنوك في فلسطين في منح الائتمان من وجهة نظر العاملين في أقسام التسهيلات في البنوك.

الدراسة السابعة:

SODONON Ghyslain Etude des facteurs explicatifs de l'octroi du credit bancaire aux entreprises -cas de la Bank Of Africa Bénin mémoire pour l'obtention du diploma de : MASTER 2 PROFESSIONNEL, 24/03/2018

تهدف هذه الدراسة إلى:

- شرح عوامل منح الائتمان البنكي **Africa Bénin** لمؤسسات تقييم آليات منح الائتمان بصفة خاصة.
- تحديد المتغيرات التي تؤثر على قرار منح الائتمان البنكي للمؤسسات من جهة وتحديد العوامل التي تسمح للبنك بتحقيق ربح مقبول من خلال هده العملية من جهة أخرى.

المطلب الثالث: تقييم الدراسات السابقة

أوجه التشابه:

تتشابه الدراسات السابقة فيما بينها فمعظم هذه الدراسات ترتكز دراستها على سياسة البنك لمنح الائتمان، وكل باحث يختار العينة المناسبة لموضوعه ويجري عليها التحليلات الأزمة من اجل الوصول إلى نتائج معينة.

كما تتشابه أيضا من حيث الهدف التي ترغب للوصول إليه، وهو ضرورة تطبيق البنك لمجموعة من الإجراءات الأزمة للوصول إلى قرار منح ائتمان سليم سواء بالقبول أو الرفض النهائي أو المؤقت.

أوجه الاختلاف:

تختلف الدراسات السابقة فيما بينها في نقاط عديدة نذكر أهمها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

البيان	الدراسة الحالية	الدراسات السابقة
الإشكالية	كيف يتم تقيم آليات منح الائتمان في القرض الشعبي الجزائري وكالة غرداية؟	الدراسات السابقة تضمنت إشكاليات مختلفة تصب عموما في الائتمان البنكي
أدوات الدراسة و المنهجية الإحصائية	قمنا في هذه الدراسة باستخدام المقابلة كأداة للدراسة كما اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجزء النظري والمنهج التحليلي في الجزء التطبيقي	تختلف الدراسات السابقة فيما بينها فهناك من اعتمد على المقابلة وهناك من اعتمد على الاستبيان كأداة للدراسة، وكذلك بالنسبة للمنهج كلا حسب موضوعه
العينة	قمنا باختيار القرض الشعبي الجزائري وكالة غرداية	تختلف الدراسات السابقة فيما بينها فهناك من اختار بنكا معينا كعينة وهناك من اختار مجموعة من البنوك والبعض لم يخصص بل تناول الائتمان البنكي بصفة عامة
النتائج	توصلت الدراسة الحالية أن البنك يعتمد بشكل كبير على التحليل المالي و نسب والمؤشرات المالية لتحديد الوضعية المالية للعميل التي تعتبر أساس الذي يرتكز عليه قرار اللجنة الائتمانية	توصلت الدراسات السابقة إلى نتائج مختلفة كلا حسب موضوعه ومجال دراسته

المصدر:من إعداد الطالبة

خلاصة الفصل الأول:

ركزنا في هذا الفصل على ماهية الائتمان البنكي واليات منحه، إذ قمنا بعرض كلا من مفهومه وتحديد أهميته وكذا التصنيفات الائتمان المختلفة، كما توقفنا عند أهم الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح الائتمان والخطوات التي يعتمد عليها البنك في اتخاذ قرار منح الائتمان وكذا المخاطر التي تواجهه وكيفية مواجهتها.

تم انتقلنا إلى مجموعة من الدراسات السابقة تشترك في متغيرات موضوع الدراسة، وتطرقنا إلى أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة، وكل من اجل تسهيل حل إشكالية الدراسة والتي سيتم التطرق إليها بدقة أكثر من خلال الفصل الثاني.

الفصل الثاني: دراسة حالة للقرض الشعبي الجزائري وكالة غرداية

تمهيد:

بعد قيامنا بعرض الجانب النظري من الدراسة من خلال الفصل الأول وتناولنا فيه الجوانب الأساسية المتعلقة باليات منح الائتمان في البنوك العمومية الجزائرية، سنتناول الفصل الثاني والذي يتعلق بالجوانب التطبيقية بحيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كمايلي:

- **المبحث الأول:** عموميات حول القرض الشعبي الجزائري وكالة غرداية
- **المبحث الثاني:**دراسة حالة ائتمان القرض الشعبي الجزائري– وكالة غرداية–

المبحث الأول: عموميات حول القرض الشعبي الجزائريCPA وكالة غرداية

تختلف طرق وأدوات المستعملة من بحث لأخر، ولان موضوع بحثنا هو تقييم آليات منح الائتمان في البنوك العمومية الجزائرية، كان لابد لنا من دراسة حالة والتي كانت في القرض الشعبي الجزائري وكالة غرداية لتمكن من التعرف على إجراءات المتبعة لمنح الائتمان وكيفية تقيمه داخل البنك.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول القرض الشعبي الجزائري

هومؤسسة عمومية اقتصادية أي شركة ذات أسهم، أنشا بمرسوم رقم: 66-366 الصادر بتاريخ 1967، تم تأسيسه في الجزائر بعد الاستقلال وقد تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر وهران،عنابة وقسنطينة والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، تم اندمجت فيه بنوك أجنبية أخرى هي:

- ✓ البنك الجزائري المصري بتاريخ 01جانفي 1968.
- ✓ الشركة المرسيلية للبنوك SMCبتاريخ 30جوان 1968.
- ✓ الشركة الفرنسية للإقراض والبنوكCFCB سنة 1971.
- ✓ البنك المختلط ميسر MISR (BMAM)

وفي سنة 1985 ساهم في إنشاء بنك التنمية المحلية، وفي ابريل 1990 تحصل بنك القرض الشعبي الجزائري على اعتماده بعد أن استوفى كل الشروط التي اقرها قانون النقد والقرض، ليصبح بذلك ثاني بنك يحصل على اعتماده من طرف مجلس النقد والقرض.

يعتبر من أهم البنوك التجارية بسبب تنوع الخدمات التي يقدمها، يخضع للتشريع البنكي والتجاري والكائن مقره بشارع العقيد عميروش الجزائر العاصمة، وتتواجد وكالته بغرداية113 بشارع أول نوفمبر والتي انشات في1969.

أولا: أهدافه.

- التسيير المحكم للموارد البشرية.
- التحكم في الائتمان.
- تحسين وتطوير أنظمة المعلومات وكذا الوسائل التقنية.
- التسيير الديناميكي لخزينة البنك.
- تقوية مراقبة التسيير على مختلف مراكز المسؤولية.

ثانيا: وظائفه.

تتمثل وظائفه الأساسية في:

- تقديم الاتمان لـ: الأفراد، الحرفيين، قطاعات السياحة والصيد، التعاونيات غير الفلاحية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أصحاب المهن الحرة.
- جمع الودائع و تحويل العملات
- القيام بعمليات البناء والتشييد من خلال قروض متوسطة وطويلة الأجل.

ثالثا: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري (الشكل 04)

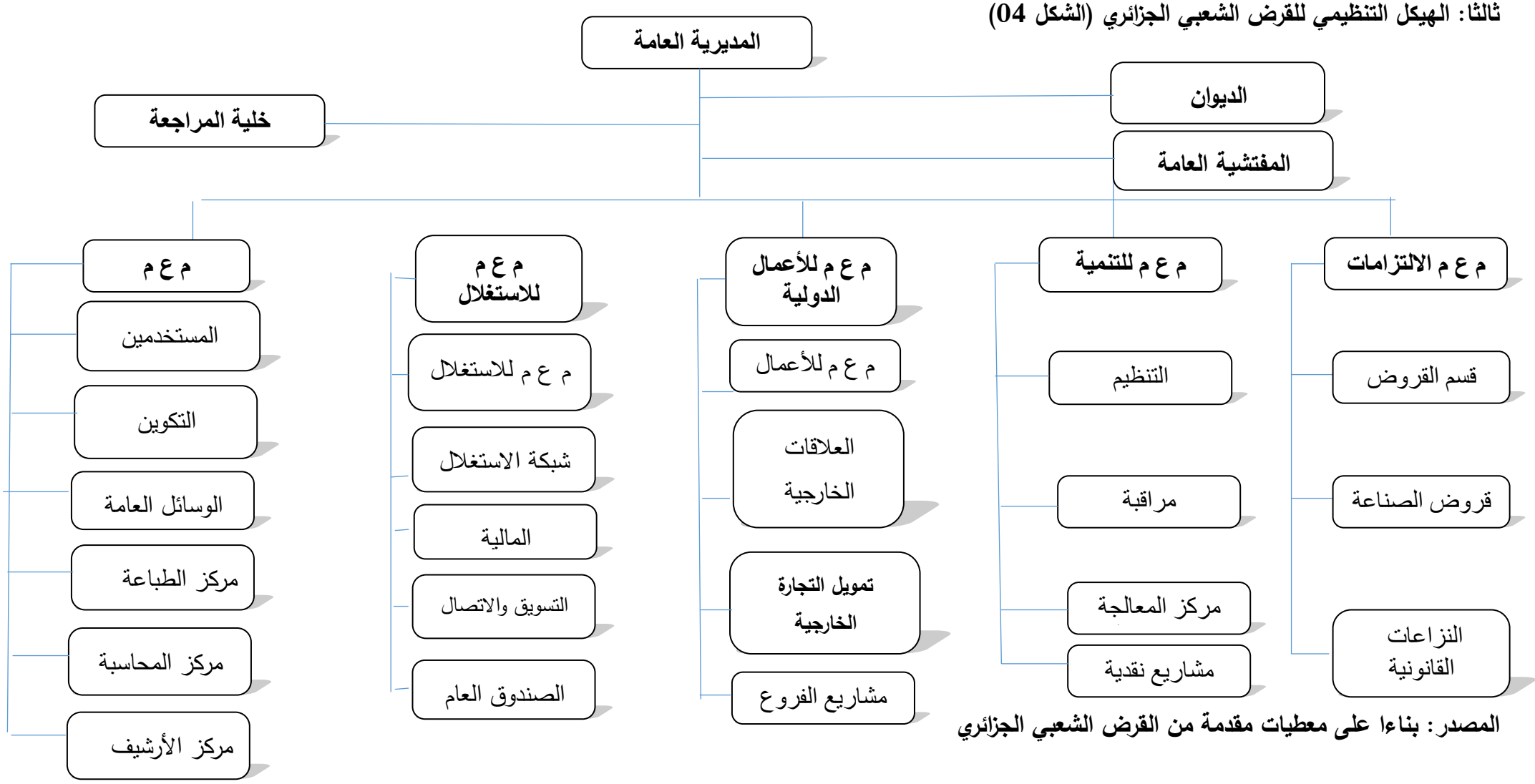

المصدر: بناءا على معطيات مقدمة من القرض الشعبي الجزائري

المطلب الثاني: مصلحة الائتمان(service crédit)

تقوم هذه المصلحة بتنفيذ الإجراءات والتعليمات المتعلقة بشؤون الائتمان وفقا للمبادئ وقوانين معتمدة من قبل البنك، كما تضم هذه المصلحة ثلاثة أقسام والتي تتمثل في:

- ✓ **قسم الدراسات وتحاليل:** ومهامه يبدأ من إيداع الملف من قبل العميل إلى قرار الائتمان، كما يجدر الإشارة أن الوكالة عند مبلغ معين لا تستطيع أن تقدم الموافقة المباشرة على منح الائتمان بل أنها تقوم بتحويل ملفات المقبولة مبدئيا إلى المديرية الجهوية والتي بدورها تقوم بتحويله إلى المديرية العامة في حالة تجاوز المبلغ السقف المحدد لها.
- ✓ **قسم متابعة الالتزامات:** ويكمن مهامه في متابعة سيرورة الائتمان ابتداءا من قرار الموافقة على الائتمان حتى تحصيله في حدود القوانين الملزمة.
- ✓ **قسم المنازعات القانونية:** في حالة عدم التسديد يتم تحويل الملف إلى هذا القسم والذي يرتكز دوره على الناحية القانونية للبنك، وكذا متابعة الحالات المتنازع فيها ودراسة طلبات تحصيل الحقوق وتعين المحامين الذين يقومون بتمثيل البنك أمام المحاكم ومتابعة تنفيذ الحكم بعد إصداره.

الشكل (05): يوضح أقسام مصلحة الائتمان للقرض الشعبي الجزائري.

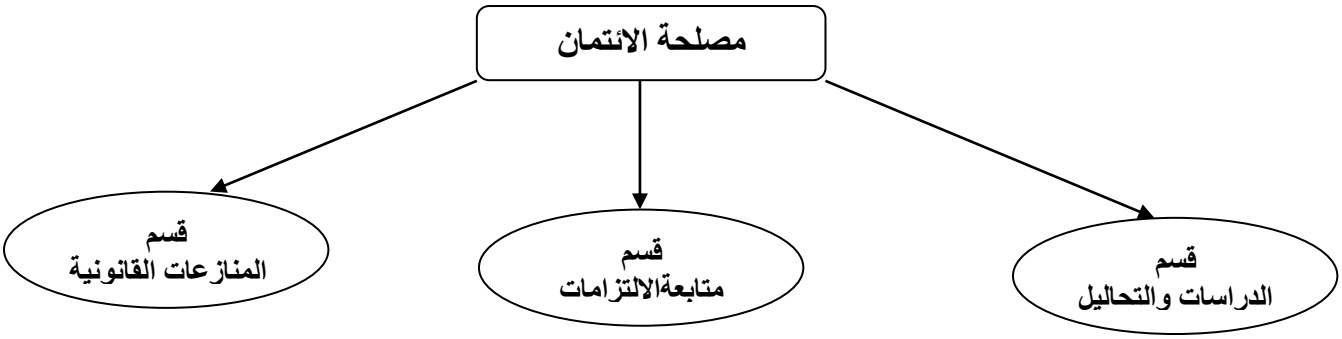

المصدر: بناءا على معطيات مقدمة من القرض الشعبي الجزائري –وكالة غرداية 113

المبحث الثاني: دراسة حالة ائتمان للقرض الشعبي الجزائر بوكالة غرداية

أثناء دراسة ميدانية في القرض الشعبي الجزائري وكالة غرداية 113 أخذنا ملف مؤسسة مستثمرة قامت بطلب ائتمان استثماري واستغلالي، بحيث حاولنا إظهار خطوات المختلفة التي يتبعها البنك بداية من استقبال طلب الائتمان إلى قرار لجنة الائتمان.

المطلب الأول: دراسة ملف ائتمان

في يوم 2019/03/03 تقدم المسير مؤسسة ش.ذ.م.م سليمSARL SLIM والمتمثل نشاطها في صناعة إلي أجور بطلب ائتمان من القرض الشعبي الجزائري – وكالة غرداية 113–والمتمثل في:

- ✓ ائتمان تسهيلات صندوق (DCVT) :200 000 000.00 DA
- ✓ ائتمان لشراء الآلات ومعدات (CMT INVST pour acquisition des machines localement) بمبلغ 27 000 000.00DA أي بنسبة 90% من المبلغ الكلي للفاتورات 30 000 000.00 DA

مصطحبا الملف الضروري كما قام العميل باقتراح الضمانات التالية:

- رهن العقار من الدرجة الأولى(HYPT 1RANG)
- رهن المعدات والأدوات (NATIS /MAT)
- كفالة ضمان شركاء(CT AS).
- رهن سيارة (GG/V) مع التامين (ASS/TR)

الفرع الأول: الملف المرفق مع الطلب و المقدم من قبل العميل

أولا: الوثائق الإدارية وتتمثل في:

- طلب خطي يحتوي على طابع المؤسسة مؤرخ وموقع من طرف الرئيس المدير العام بالنسبة لهذه المؤسسة باعتبارها شركة ذات أسهم كما يجب أن يوضح هذا الطلب طبيعة الائتمان المطلوب، المبالغ المدة والموضوع.
- نسخة من السجل التجاري.
- نسخة من العقد الأساسي.
- نسخة من رقم التعريف الجبائي ورقم التعريف الإحصائي.
- قرار تعيين الأشخاص المكلفين بتسيير الحساب وإبرام الالتزامات المالية وفق رسالة معنوية موقعة من طرف شخص لديه كل الصلاحيات في تمثيل المؤسسة.
- نسخة من عقد الملكية العقد الإداري أو عقد إيجار للأراضي أو محل الاستغلال.

ثانيا :الوثائق المحاسبية والجبائية:

- الميزانيات الجبائية وجداول حسابات النتائج المقفلة للسنوات الثلاثة الأخيرة.

- الميزانيات وجداول حسابات النتائج التقديرية للسنوات الخمسة القادمة موقعة من قبل الشخص المؤهل.
- الوثائق الجبائية والشبه جبائية الحالية المصفاة.
- تقرير محافظ الحسابات.

ثالثا:الوثائق الاقتصادية والمالية:

- دراسة تقنية اقتصادية للمشروع.
- فاتورة تقديرية أو عقد تجاري حديث للمعدات المراد اقتنائها محليا.
- كشف وصفي وتقييمي لأشغال الهندسة المدنية والبناء المنجزة والمتبقية إنجازها مقدم من طرف مكتب هندسة معمارية معتمد.

رابعا: الوثائق التقنية:

- رخصة بناء جارية الصلاحية.
- مخطط الكتلة ومخطط الوضعية للمشروع.
- مخطط الهندسة المالية والهياكل.

الفرع الثاني: مراحل دراسة طلب الائتمان

بعد التقدم بطلب الائتمان وبعد إجراء مقابلة مع العميل يقوم المكلف بالدراسات بمصلحة الائتمان في البنك بدراسة الملف وذلك بأتباع الخطوات التالية:

أولا: دراسة القانونية والإدارية للملف

تبدأ دراسة طلب العميل بدراسة البعد الإداري والقانوني من خلال ما يلي:

- ✓ التأكد من البيانات المتاحة، والتدقيق حول صحة الوثائق المقدمة وسريان نشاط المؤسسة.
- ✓ التأكد من صلاحية مقدم طلب الائتمان ومدى قانونية المخول له بإدارة المؤسسة والتعاقد باسمها.
- ✓ التأكد من ملائمة الائتمان المطلوب مع نشاط المؤسسة.
- ✓ تقييم الكفاءات العلمية والعملية للمسير وكذا القائمين على النشاط الاستغلالي لضمان السير الحسن للنشاط.
- ✓ قيام بزيارة ميدانية للمؤسسة وذلك لتأكد من قيمة الضمانات المقترحة من قبل العميل وان المحل يتوفر على الشروط اللازمة لنوعية النشاط.

ثانيا: دراسة النشاط

وتتمثل في دراسة المحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه العميل، بهدف التنبؤ بمستقبل للقطاع المعني. من خلال الوثائق المقدمة تم الوصول إلى ما يلي:

- ✓ هونشاط إنتاجي قام بطرح قيمة مضافة ومردودية للمؤسسة كما قام خلق فرص عمل وتوفير حاجيات المستهلك.

- ✓ هي مؤسسة انشات في 2002 أي لها وضعية في السوق وما يؤكد ذلك استمراريتها إلى يومنا هذا فضلا عن ذلك مدى توفرها على الإمكانيات المادية والبشرية القادرة على التوغل في السوق بقوة مما يمكننا من التيقن من قدرة العميل على زيادة ربحته مستقبلا من خلال زيادة كسب أسواق جديدة لمنتوجه.
- ✓ بالرغم من وجود مصانع لنفس المنتوج في الوطن إلا أن الطلب مزال أكبر مقارنة مع العرض في السوق (منافسة ضعيفة)
- ✓ الزبائن (المستهلكين) من فئات مختلفة تتمثل في المقاولين العقار، شركات الخاصة لأشغال والبناء، الأفراد الطبعيين والمعنونين وعلى كامل التراب الوطني وذلك حسب نماذج الطلب.
- ✓ وفقا للفواتير الموردون هم من داخل وخارج الوطن مع معاملات قديمة (مند إنشاء المؤسسة) كما يجدر الإشارة انه لا يتعامل مع مورد واحد فقط ولا بلد واحد فقط.
- ✓ المنتوج ذات جودة ومطابق للمعايير المعمول بها وبسعر تنافسي معقول (من حيث التكلفة والجودة).
- ✓ المحل مساحته واسعة مما يساعد المؤسسة على مزاولة نشاطها.

ثالثا: دراسة المالية للمؤسسة

اعتمادا على القوائم المالية والمتمثلة في الميزانيات الفعلية لثلاثة سنوات الماضية والتقديرية لثلاثة سنوات القادمة وكذا جدول حسابات النتائج، يتم التحليل والتشخيص للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، من خلال جملة من المؤشرات والنسب المالية، التي من شانها أن تعطي البنك فكرة واضحة عن الصحة المالية للعميل، واستغلاله المالي وقدرته على الوفاء ومردودية المالية وربحته بشكل عام.

في هذا المجال هناك الكثير من النسب المالية التي يمكن الاستعانة بها للوصول إلى الهدف المراد لذلك، فالبنك يستخدم اقلها عددا وأكثرها دلالة.

انطلاقا من القوائم المالية التالية والمتمثلة في:

الجدول رقم (02): ميزانية الأصول

الأصول	الخام 2018	الاهتلاكات	صافي2018	2017	2016
التثبيتات المادية	1 479 191 364	43 580 151	1 435 611 213	1 435 611 213	1 316 022 482
أراضي	35 098 122	0	35 098 122	35 098 122	0
مباني	1 444 093 242	43 580 151	1 400 513 091	1 400 513 091	1 316 022 482
تثبيتات مادية أخرى	0	0	0	0	0
تثبيتات مالية	322 055 491	0	322 055 491	317 653 203	192 097 453
مجموع الأصول غير جارية	**1 801 246 855**	**43 580 151**	**1 757 666 704**	**1 753 264 416**	**1 508 119 935**
مخزونات	112 102 170	0	112 102 170	44 681 940	12 809 071
مخزونات البضاعة	73 370 881	0	73 370 881	30 829 754	10 381 723
منتجات تامة الصنع	38 731 289	0	38 731 289	13 852 186	2 427 348
مجموع القيم الغير جاهزة	46 157 833	0	46 157 833	63 720 086	18 798 347
زبائن	8 519 634	0	8 519 634	11 697 458	0
مدينون آخرون	37 637 400	0	37 637 400	52 021 847	18 798 347
رسوم قابلة للاسترجاع	799	0	799	781	0
قيم وتسبيقات أخرى	0	0	0	0	0
خزينة الأصول	326 230 221	0	326 230 221	509 098 761	173 426 714
بنوك	57 964 110	0	57 964 110	76 755 614	0
صندوق	268 266 111	0	268 266 111	432 343 147	173 426 714
مجموع الأصول الجارية	**484 490 224**	**0**	**484 490 224**	**617 500 787**	**205 034 132**
مجموع الأصول	**2 285 737 079**	**43 580 151**	**2 242 156 928**	**2 370 765 203**	**1 713 154 067**

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على الملحق رقم (02) المقدم من قبل البنك

الجدول رقم (03): ميزانية الخصوم

الخصوم	2018	2017	2016
رأس المال	90 100 000	90 100 000	90 100 000
الاحتياطات	54 615 321	50 231 540	15 068 503
نتيجة الصافية	**351 558 628**	**501 092 309**	**167 685 030**
أموال خاصة أخرى	**1 037 694**	**0**	**0**
الأموال الخاصة	497 311 643	641 423 849	272 853 533
اقتراض وديون مالية	1 266 775 039	1 066 066 670	987 152 670
بنوك	1 266 775 039	1 066 066 670	987 152 670
ديون أخرى غير جارية	0	0	0
ضرائب	0	0	0
خصوم غير جارية	1 266 775 039	1 066 066 670	987 152 670
مجموع الخصوم الغير جارية	1 764 086 682	1 707 490 519	1 260 006 203
موردون	36 208 936	135 624 233	150 546 710
ضرائب	316 597	568 368	247 876
ديون أخرى جارية	441 544 713	527 082 083	302 353 278
خزينة الخصوم	0	0	0
بنوك	0	0	0
صندوق	0	0	0
مجموع الخصوم جارية	**478 070 246**	**663 274 684**	**453 147 864**
مجموع الخصوم	**2 242 156 928**	**2 370 765 203**	**1 713 154 067**

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على الملحق رقم (02) المقدم من قبل البنك

جدول رقم (04): جدول حسابات النتائج

البيان	2018	2017	2016
رقم الاعمال	512 391 719	512 391 719	167 685 030
الإنتاج المخزون (مخ) المنتجات التامة	800 000	1 400 000	0
(1)نتاج الدورة	513 191 719	562 722 129	193 187 075
استهلاك المواد	0	0	0
خدمات خارجية واستهلاكات أخرى	−52 600 592	−53 852 594	−25 502 045
(2)استهلاكات الدورة	−52 600 592	−53 852 594	−25 502 045
القيمة المضافة للاستغلال (2) + (1)	460 591 127	508 869 535	167 685 030
تكاليف المستخدمين	−58 459 697	−51 473 919	−25 207 740
ضرائب ورسوم	−661 946	−218 147	−355 066
الفائض الإجمالي للاستغلال	142 122 224	457 177 469	401 469 484
إيرادات أخرىتشغيلية	0	0	2 413
أعباء أخرى تشغيلية	0	−114 203	0
اهتلاكات ومؤونات تدني قيم الاستثمارات	29 066 970	52 246 754	−43 580 151
نتيجة الاستغلال	−6 333 118	−8 217 711	−3 504 164
إيرادات مالية	0	0	0
أعباء مالية	0	0	0
النتيجة الجارية	0	0	0
إيرادات استثنائية	0	0	0
أعباء استثنائية	0	0	0
نتيجة الدورة قبل الضرائب	351 558 628	501 092 309	167 685 030
ضرائب على أرباح الشركات	0	0	0
النتيجة الصافية	351 558 628	501 092 309	167 685 030

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على الملحق رقم (02) المقدم من قبل البنك

أ) دراسة التوازن المالي باستخدام المؤشرات المالية:

رأس المال العامل= أموال الدائمة – أصول الثابتة

الاحتياج في رأس المال العامل=مجموع الأصول الجارية ماعدا الخزينة الأصول- مجموع الخصوم الجارية ماعدا الخزينة الخصوم

الخزينة= رأس المال العامل – الاحتياج في رأس المال العامل

الجدول رقم (05): يوضح المؤشرات المالية **الوحدة (DA)**

المؤشر	2018	2017	2016
FR	6 419 978	-45 773 897	-248 113 732
BFR	-319 810 243	-554 872 658	-421 540 445
TR	326 230 221	509 098 761	173 426 714

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول 02-03

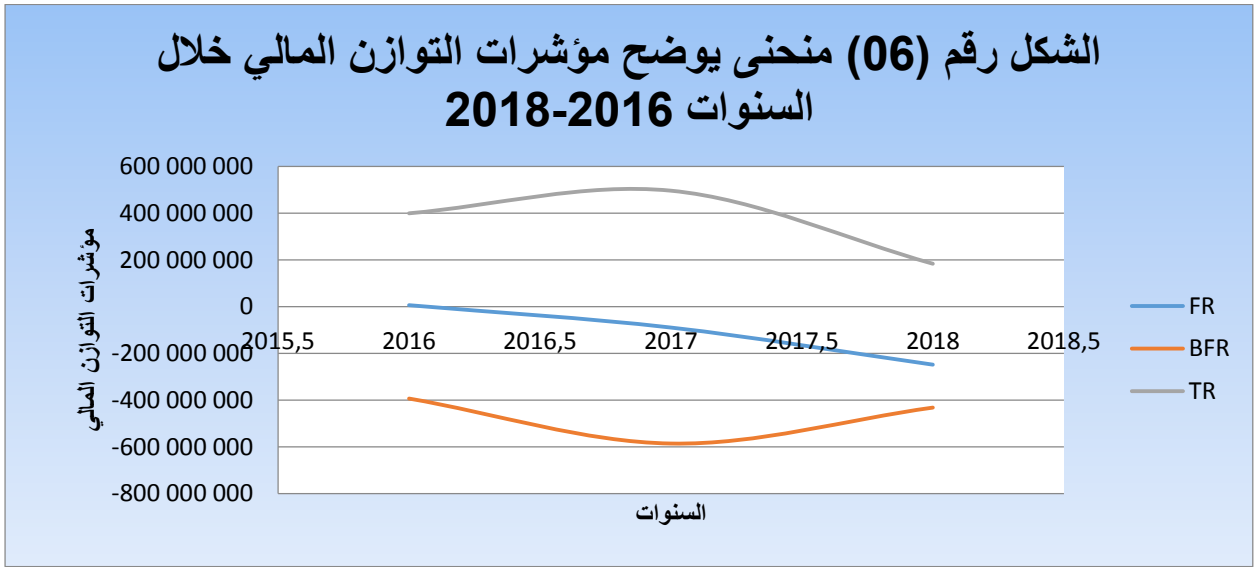

التعليق:

نلاحظ من الجدول والمنحنى ان المؤسسة تسجل راس المال العامل سالب خلال السنتين (2016-2017)، وهذا ما يدل على هيكلة المؤسسة الغير سليمة لوجود اختلال في التوازن المالي وعدم كفاية الأموال الدائمة (الأموال الخاصة +الخصوم غير جارية) على تغطية الأصول الغير جارية (الثابتة)، هذه الوضعية لا تعتبر كارثية بالنسبة لمؤسسة ذات طابع إنتاجي، يمكن اعتبار المؤسسة في مرحلة استثمار ضخمة وأن درجة نمو الأصول أكبر مقارنة مع خصوم، إلا أن استمرارية هذا الوضع لعدة سنوات متعاقبة يجعل المؤسسة في حالة هشة ويعرضها للخطر.

ب) دراسة التوازن المالي باستخدام النسب المالية: تعد النسب المالية أحد أهم وسائل التحليل المالي الأكثر شيوعا وذلك لما توفره هذه النسب من تقييم لأداء المؤسسة وكما تطرقنا سابقا بان البنك يستخدم اقلها عدادا وأكثرها دلالة وتختلف أهميتها من نشاط لأخر.

وتتمثل هذه النسب في دراستنا هده فيما يلي:

- **نسب التمويل الدائم:** وهي تلك النسب التي تبين لنا مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها للأصول الثابتة على أموال دائمة، سواء تعلق الأمر بأموال مملوكة أو أموال في شكل ديون ماكثة بالمؤسسة لفترة طويلة في شكل ديون طويلة الأجل ولعل أهم نسب في هذا المجال:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الاموال الدائمة}}{\text{الاصول الثابتة}} X100$$

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{الاصول الثابتة}} X100$$

جدول رقم (06): لحساب نسب التمويل الدائمالوحدة (DA)

البيان	2018	2017	2016
الأموال الخاصة	497 311 643	641 423 849	272 853 533
الأموال الدائمة	1 764 086 682	1 707 490 519	1 260 006 203
الأصول الثابتة	1 757 666 704	1 753 264 416	1 508 119 935
نسبة التمويل الدائم (01)	%100.36	%97.38	%83.54
نسبة التمويل الدائم (02)	%28.29	%36.58	%18.09

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول 02-03

التعليق:

فالنسبة الأولى تبين مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها لأصول الثابتة على الأموال الدائمة بشكل عام، أما النسبة الثانية تبين لنا مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها للأصول الثابتة على رأس مالها الخاص، ومن تم ينبغي أن تكون مساوية أو أكبر من 50%للقول بان المؤسسة تتمتع بتوازن مالي معقول طويل الأجل.

- **نسب السيولة:** وهي تلك التي تمكن البنك من معرفة مدى قدرة المدين على تسديد ديونه عند تاريخ الاستحقاق والتي تنقسم بدورها إلى:

ا) **نسب المديونية:** بالنسبة للمديونية يمكن التمييز بين نسبتين أساسيتين وعلى درجة كبيرة من الأهمية:

❖ **نسبة الاستقلالية المالية:** وهي تلك النسبة التي تبين لنا مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها الدائم على أموالها الخاصة أو بأحرى مدى استقلالية المؤسسة في مصادر تمويلها لنشاطها ككل ويمكن التعبير عن هذه الاستقلالية بمايلي:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{الاموال الدائمة}} \times 100$$

جدول رقم(07): لحساب الاستقلالية المالية **الوحدة (DA)**

البيان	2018	2017	2016
الأموال الخاصة	497 311 643	641 423 849	272 853 533
الأموال الدائمة	1 764 086 682	1 707 490 519	1 260 006 203
نسبة الاستقلالية المالية	%28.19	%37.56	%21.65

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول 02-03

التعليق:

إن النسبة المعيارية المعمول بها في مجال النشاط البنكي أساسا هي أن تكون مساوية أو تزيد عن 50% وهدا ما هو غير مطابق في 2016 و2018 حسب الجدول.

❖ **نسبة القدرة على الوفاء:** وهي تلك النسبة التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها عند آجالها المحددة أي عند تاريخ استحقاقها وهذه النسبة ضرورية بالنسبة للبنك، ويمكن حساب هذه النسبة باستعمال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة القدرة على الوفاء} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الاصول}} \times 100$$

جدول رقم (08): لحساب نسبة القدرة على الوفاء **الوحدة (DA)**

البيان	2018	2017	2016
مجموع الديون	1 704 845 285	1 729 341 354	1 440 300 534
مجموع الأصول	2 242 156 928	2 370 765 203	1 713 154 067
نسبة القدرة على الوفاء	%76.03	%72.94	%84.07

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول 02-03

التعليق:

فكلما كانت هده النسبة أكبر من50% وقريبة من مئة كلما ذل ذلك على ان المؤسسة لها إمكانية كبيرة على التسديد ومن تم بإمكانها أن تحصل على ائتمان أخر ومن خلال الجدول نلاحظ أن كل النسب أكبر من 50% كما يجدر الإشارة أن هذه النسبة تعتبر أكثر أهمية بالنسبة للبنك باعتبارها تقلل من نسبة احتمال وقوع البنك في مخطر عدم التسديد في تاريخ الاستحقاق.

ب) نسب المرودوية: عادة ما يتم التميز بين المردودية المالية التالية تبين لنا قدرة المؤسسة على تحقيق عائد مالي في نهاية دورتها الإنتاجية والمردودية الاقتصادية التي تبين لنا مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال العقلاني والرشيد لجميع الموارد المتاحة لديها بحيث يمكنها هدا الاستغلال من تحقيق رقم أعمال كافي لجلب ربح وفير للمؤسسة وعليه يمكن حساب النسبتين التاليتين كما يلي:

$$\text{نسبة المردودية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{مجموع الاصول}}$$

جدول رقم (09): لحساب المردودية **الوحدة (DA)**

البيان	2018	2017	2016
نتيجة الدورة الصافية	351 558 628	501 092 309	167 685 030
مجموع الأصول	2 242 156 928	2 370 765 203	1 713 154 067
نسبة المردودية	0.16	0.21	0.10

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول 02-04

التعليق:

تبين لنا مردودية وحدة نقدية واحدة تم استثمارها فكلما ازدادت هذه النسبة كلما دلت على الاستغلال العقلاني والرشيد للموارد المتاحة للمؤسسة ودلت على فعالية التسيير بشكل عام وهذه النسبة تعد من النسب الهامة المعتمد عليها عند إقرار منح الائتمان من قبل البنك، بحيث نلاحظ أنها ارتفعت في 2017 ثم انخفضت انخفاض طفيف في 2018.

حساب أقصى حد للائتمان ممكن للبنك منحه: حسب الملحق رقم (08) فان:

- لمبلغ لائتمان الاستغلالي يجب ألا يتعدى 06 أشهر من رقم الأعمال المحقق خلال السنة كأقصى حد وهذا طبعا يختلف من نشاط إلى أخر فهناك أنشطة 03 أشهر كأقصى حد ويحسب كآتي:

$$\textbf{حد الائتمان البنكي الممكن} = \frac{\text{رقم الأعمال خارج الضريبة} \times \text{عدد الأشهر الممولة}}{12}$$

- ومنه حد الممكن في سحب على المكشوف $= \frac{04 \times 512\ 391\ 719}{12} =$ 170 797 239.70دج

وعليه لا يمكن منح المؤسسة أكثر من ذلك.

- أما بالنسبة لمبلغ ائتمان الاستثماري وبأخذ عين الاعتبار طبيعة النشاط فانه يمكن منح ما بين80% حتى 100 % لمبلغ المعدات والتجهيزات وتختلف النسبة حسب عوامل مختلفة اي ما بين

000 000 30 دج و000 000 24 دج وحسب طلب العميل فمن الممكن منحه مبلغ الائتمان الاستثماري المطلوب وهو000 000 27 دج

رابعا: قرار اللجنة الائتمانية

- اعتمادا على طلب الزبون في التاريخ 2019/03/01 والمتمثل في طلب ائتمان استثماري واستغلالي.
- اعتمادا على الدراسة التحليلية السابقة وباعتبارها الجانب الأساسي لاتخاذ القرار السليم. بعد الاطلاع على الملف العميل ودراسة الجوانب التقنية والاقتصادية والمالية من خلال القراءة التحليلية للوضعية المالية للمؤسسة والمؤشرات المالية التي تم حسابها يمكن اعتبار السياسة المالية المنتهجة من طرف المسير (تقديريا) مقبولة.
- اعتمادا على تقرير لمحافظ الحسابات المعتمد من قبل البنك فيما يخص الأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسة.
- اعتمادا على السمعة الطيبة للعميل ووفائه للبنك.
- اعتمادا على وثائق جبائية (EXTRI DE ROLE)وشبه جبائية(CNAS et CASNOS)التي توحي بان المؤسسة ليس عليها التزامات جبائية.

تم قبول منح الائتمان التالي:

- سحب على المكشوف بمبلغ 170 797 000.00 دج بنسبة فائدة 3.25 % لمدة 12 شهرا.
- ائتمان متوسط اجل لشراء المعدات والأدوات محليا بمبلغ 24 000 000 000.00 دج ولمدة 7 سنوات بما فيها سنتين فترة تمديد بنسبة فائدة 5.25 %

مع الشروط التالية:

- الرفع من الأموال الخاصة.
- تركيز رقم الأعمال في شبابيك البنك.

مع تقديم للضمانات التالية:

- رهن العقار من الدرجة الأولى (HYPT 1 RANG)
- رهن حيازي للمعدات والأدوات (NATIS /MAT)
- كفالة ضمان شركاء(CT AS)
- تامين على العقار (ASS/CAT–NATA)
- التامين على المعدات (مع ضرورة التجديد سنويا)

رأي أعضاء اللجنة:

الاسم واللقب	الرأي أعضاء اللجنة	الإمضاء
*********	قبول مع تطبيق الشروط المذكورة أعلاه.	
*********	قبول الطلب الائتمان	

رأي رئيس اللجنة:قبول الائتمان المطلوب بالمبالغ وشروط والضمانات المتفق عليها أعلاه

(الإمضاء)

المطلب الثاني: تقييم عملية منح الائتمان لبنك CPAبوكالة غرداية

لقد اقتصرنا في دراستنا السابقة على آليات المعتمدة لمنح الائتمان الاستثماري (اقتناء معدات وأدوات) واستغلالي (السحب على المكشوف) وعليه فقد ارتأينا تخصيص جانب من الدراسة في عرض حجم ائتمان الاستثمار مقارنة مع الاستغلال وأنواع الائتمان الأخرى علما أن هذا التفاوت في منح الائتمان يكون مخططا له من الهيئات العليا تماشيا مع أهداف السياسة النقدية والمالية والاقتصادية ككل والجدول الآتي يوضح ذلك

الجدول رقم (10): إجمالي الائتمان الممنوحة من وكالة غرداية لبنك CPA

السنوات / البيان	2016	2017	2018
ائتمان الاستثماري	536 000 000.00	579 000 000.00	893 000 000.00
ائتمان الاستغلالي	72 000 000.00	54 000 000.00	60 000 000.00
ائتمان أخر	276 000 000.00	378 000 000.00	510 000 000.00
إجمالي الائتمان المقدم	884 000000.00	1 011.000 000.00	1 463.000 000.00

المصدر: معلومات من مسؤول بمصلحة القروض ب وكالة غرداية 113

المصدر: معلومات من الجدول رقم (08)

الشكل رقم (07): منحنى بياني لتطور منح الائتمان للقرض الشعبي الجزائري وكالة غرداية خلال 2016-2018

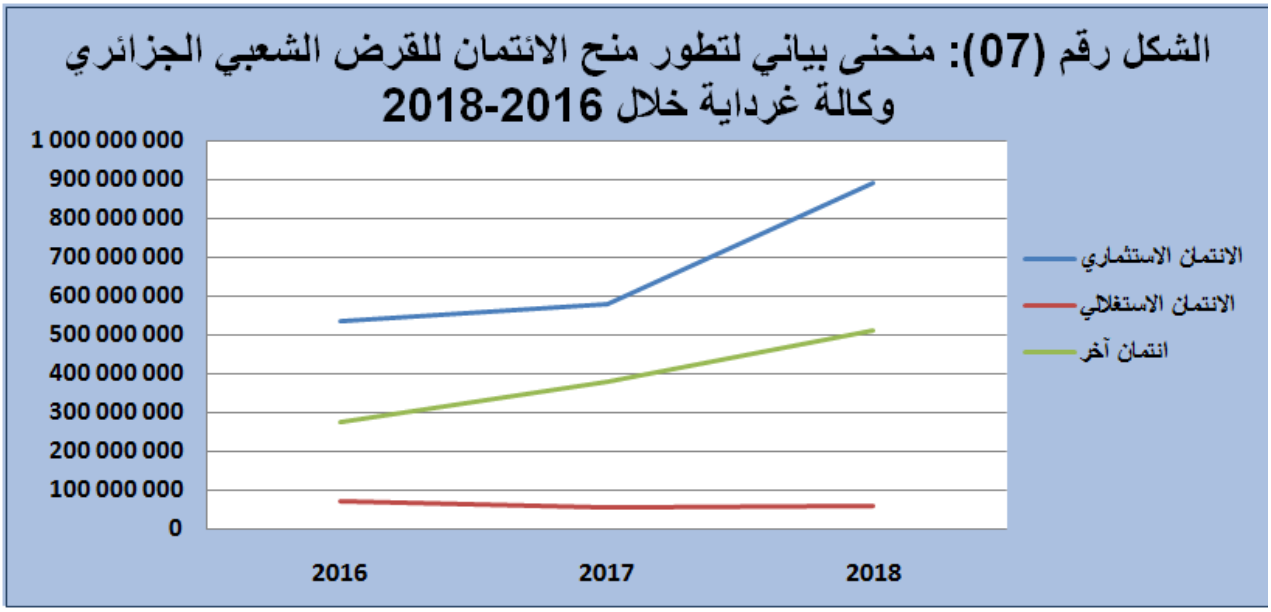

الشكل رقم (08): توزيع الائتمان في القرض الشعبي الجزائري وكالة غرداية

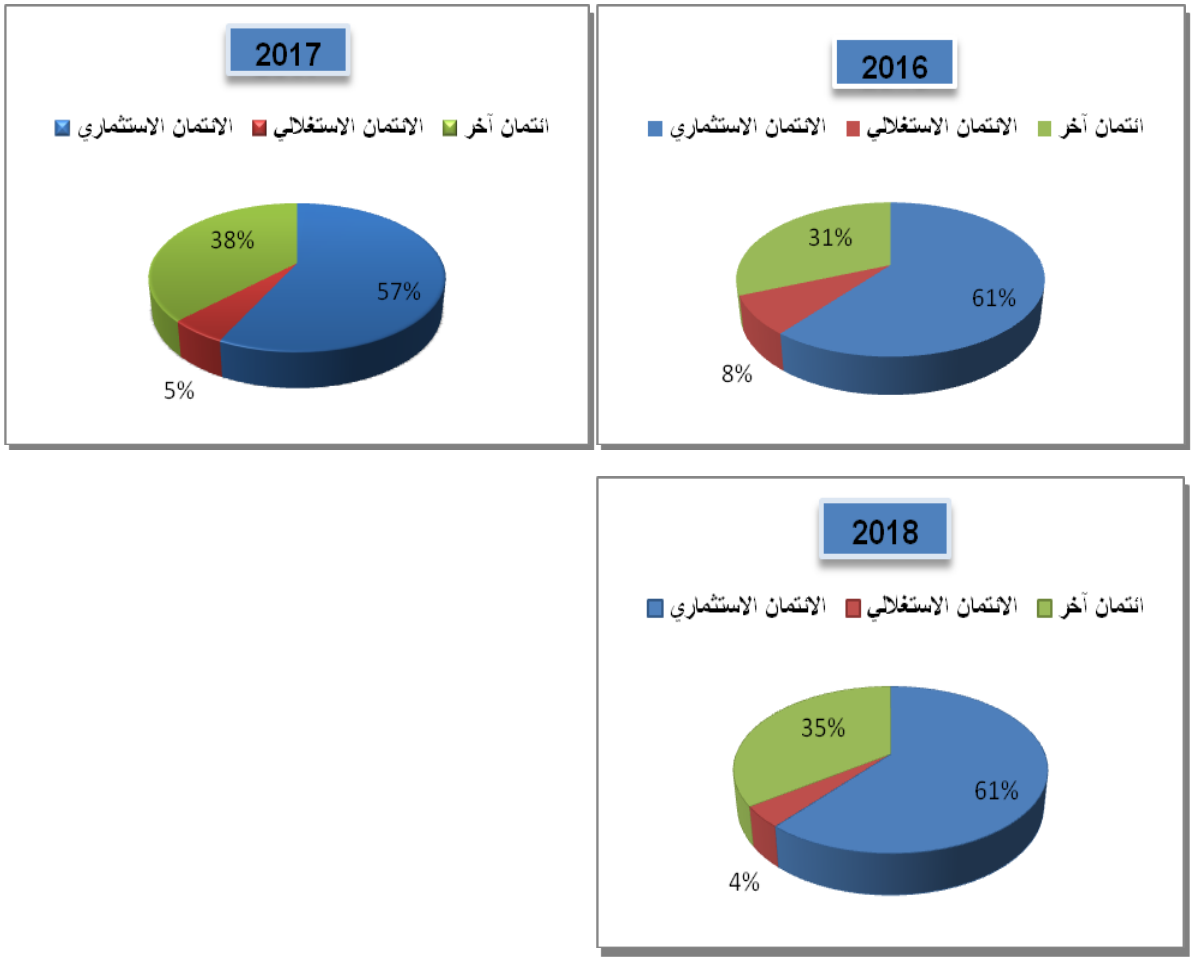

تحليل النتائج:

من خلال الجدول (10) والشكل رقم (08) يتبين لنا أن الائتمان الاستثماري يمثل لنا الحصة الأكبر من إجمالي الأنواع الأخرى للائتمان خلال السنوات الماضية، كما أنها انخفضت في 2017 بنسبة إلى 57%وفي 2018 عادت بالارتفاع لتعود مثل ما كانت عليه في 2016 بنسبة 61%، على غرار ائتمان الاستغلال التي تراجعت بنسبة في سنة 2017 بنسبة 5% وفي 2018 ب 4%،أما الأنواع الأخرى من الائتمان فارتفعت بنسبة 38% 2017 وبنسبة 35% في 2018

خلاصة الفصل الثاني:

إن دراسة ملفات الائتمان تعتمد على أساليب واليات مسطرة، تسمح لإدارة الائتمان بتحليل الوثائق المقدمة له، عن طريق مجموعة الاعتبارات القانونية والإدارية وكذا وضعية المؤسسة اقتصاديا، بالإضافة إلى مجموعة من القوانين والنسب المالية التي تساعده على تشخيص البنية المالية للمؤسسة والتي تظهر له الوضعية المالية الحقيقية لطالب الائتمان.

وبعد إجراء الدراسات واليات السابقة قد نجد عدد قليل من الطلبات تتوفر فيها كل شروط والمقاييس اللازمة من طرف البنك،وهنا تأتي مرحلة التقييم فعلى إدارة الائتمان تقييم هذه الطلبات من خلال نقاط قوتها ونقاط ضعفها وتقييم مدى قدرة البنك على تجاوزه لبعض نقاط الضعف،ومحاولة تفاوض مع العميل حول هذه النقاط أو رفضها تماما، ومن هنا يظهر جليا فعالية الدراسة التي يقوم بها البنك قبل منح الائتمان.

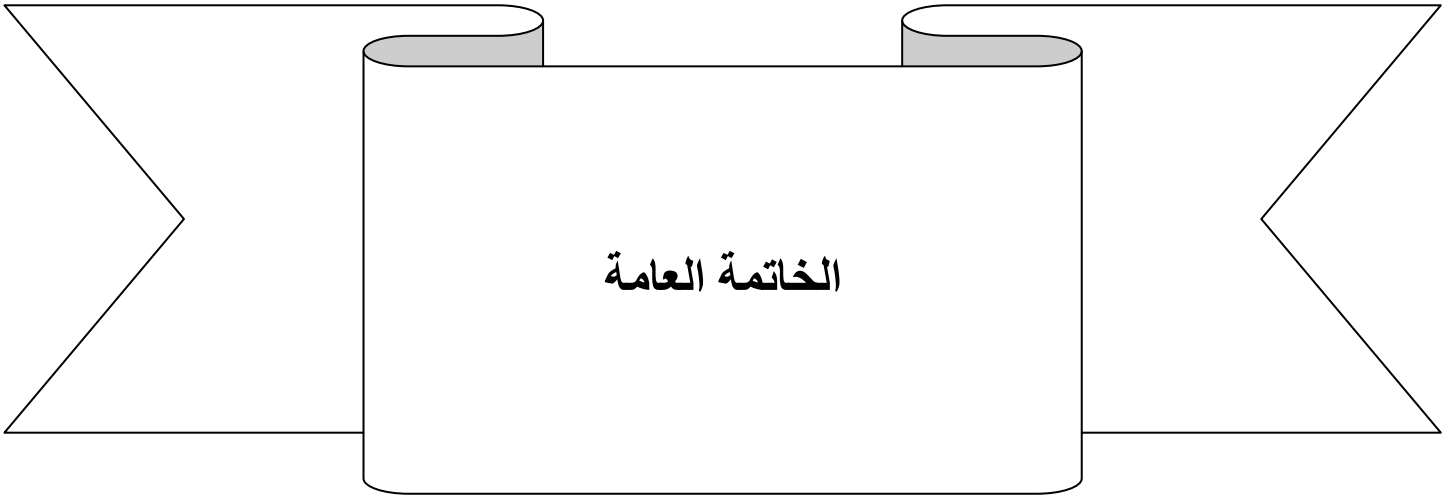
الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

من خلال موضوعنا حاولنا معالجة إشكالية البحث والتي تتمحور حول تقييم آليات منح الائتمان في البنوك العمومية الجزائرية ،والتي قمنا بمعالجتها من خلال فصلين فصل تناولنا فيه الأدبيات نظرية وفصل تناولنا دراسة حالة للقرض الشعبي الجزائري وكالة غرداية ،وبالرغم من الجهود المبذولة لإثراء الموضوع أكثر إلا انه من الطبيعي أن لا يتم الإلمام بجميع عناصر الموضوع وكذا نظرا لاتساع جوانبه والتطورات الحاصلة في الميدان البنكي.

أ)- اختبار صحة الفرضيات:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع ومن خلال الدراسة التفصيلية التي تطرقنا إليها في الفصلين توصلنا أثناء اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية:

الفرضية الأولى:محققة، تتمثل السياسة الائتمانية في المعايير والإجراءات المعتمدة من قبل البنك في منح الائتمان والضمانات المقدمة من العميل، والتي يعتبرها البنك مصدر احتياطي وليس مصدر رئيسي للسداد.

الفرضية الثانية:محققة، العوامل المؤثرة في القرار الائتماني يرتبط بعضها بالعميل والبعض يرتبط بالبنك والبعض الأخر يرتبط بعوامل خارجية مثل العوامل السياسية والاقتصادية.

الفرضية الثالثة:غير محققة، لأحد الأسباب التالية:

- عملية منح الائتمان في البنوك العمومية الجزائرية تخضع لدراسة روتينية في الغالب، وذلك راجع للإهمال العاملين أو قلة الخبرة والكفاءة المهنية.
- تحايل العملاء في الوثائق والمعلومات المقدمة لتضليل البنك.

الفرضية الرابعة: محققة، تعتمد البنوك الجزائرية أساسا على تحليل المركز المالي للمؤسسة طالبة الائتمان للوصول لقرار الائتماني سليم.

ب)- النتائج النظرية:

من خلال دراستنا في الجانب النظري لهذه المذكرة سنعرض أهم النتائج المتوصل إليها:

- يعتبر الائتمان البنكي حلقة مهمة من حلقات الاقتصاد.
- انتهاج البنك آليات خاصة في عملية منح الائتمان من شانها تفادي المخاطر الائتمانية.
- يتنوع الائتمان الممنوح من قبل البنوك على حسب حاجة العميل فمنها الاستثمارية ومنها الاستغلالية ومنها استهلاكية...الخ.

- قرار منح الائتمان يجب أن يحظى بعناية وأهمية كبيرة لتجنب خسارة والإفلاس للبنك.

ت)- النتائج التطبيقية:

من خلال التربص الميداني في القرض الشعبي الجزائري لغرداية وكالة 113 استطعنا الوصول إلى نتائج يمكن عرضها على النحو التالي:

- الاعتماد الدائم على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج لثلاثة سنوات أخيرة وقائمة التدفقات والتكاليف السنوية.
- أسفرت الدراسة على اعتماد البنك بشكل كبير على نسب والمؤشرات المالية لتحديد الوضعية المالية للعميل.
- أي ملف طلب ائتمان يحتوي على نقاط قوة ونقاط ضعف وعلى مكلف بالدراسات الائتمانية تحليل هذه النقاط وتقييمها للخروج بقرار سليم سواء بالرفض منح الائتمان أو قبوله.
- على الرغم من الدراسة والتحليل الذي يقوم به البنك قبل قرار المنح للائتمان إلاأن هذا الأخير يبقى دائما مصحوبا بمخاطر قد يصعب التحكم فيها كالمخاطر المتعلقة بالظروف الاقتصادية الخارجة عن نطاق البنك والعميل.
- يرتكز البنك على الضمانات المقترحة من العملاء عند اتخاذ القرار الائتمان إلاأنها لا تكون أساسا لمنح الائتمان بل أداة تكميلية لإقناع المحلل الائتماني بجدارة العميل على الحصول على الائتمان.
- تلعب شخصية العميل والمجتمع المحيط به دورا أساسيا في قرار منح الائتمان.

ث)- الاقتراحات:

اعتمادا على النتائج التي تم التوصل إليها يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- ضرورة الاهتمام بمعرفة السياسات والأساليب التي تتبعها المؤسسات المقترضة للتأكد من مدى عقلانيتها وذلك لضمان اشتقاق مؤشرات موضوعية عن أداء هذه المؤسسات ومركزها المالي.
- العمل على انشاء مؤسسات ومراكز متخصصة تتولى الاستعلام والتحري عن العملاء.
- إدخال بعض المتغيرات النوعية على بعض النماذج مثل**SCORING** وذلك لإثرائه بالبيانات من طبيعة مختلفة لزيادة دقته وفعاليته.
- في الوقت الحالي أصبح من الضروري البحث عن أساليب جديدة لتقييم المخاطر لاتخاذ القرار السليم.
- وضع الكوادر والمؤهلين في الإدارة البنكية خاصة الائتمانية لتقليل الوقوع في الأخطاء

ج)- أفاق الدراسة:

رغم الجهد المبذول والسعي للإلمام بكل جوانب الدراسة إلا انه لا يخلوا عملنا من النقائص والنقاط لم تشملها الدراسة والتي يمكن أن تمثل محور إشكاليات مستقبلية، ويمكن اقتراح المواضع التالية:

1- المشتقات المالية ودورها في تقليل مخاطر الائتمانية في البنوك.
2- الطرق الإحصائية الحديثة لتقليل من حدة المخاطر الائتمانية.
3- فعالية نظام المعلومات البنكية في ترشيد القرارات الائتمانية.

وفي الأخير وبعد وصولنا لنهاية البحث نرجو أن نكون قد وفقنا في هذا عرض للاستفادة ولو بشيء بسيط للأجيال القادمة بحول الله وقوته.

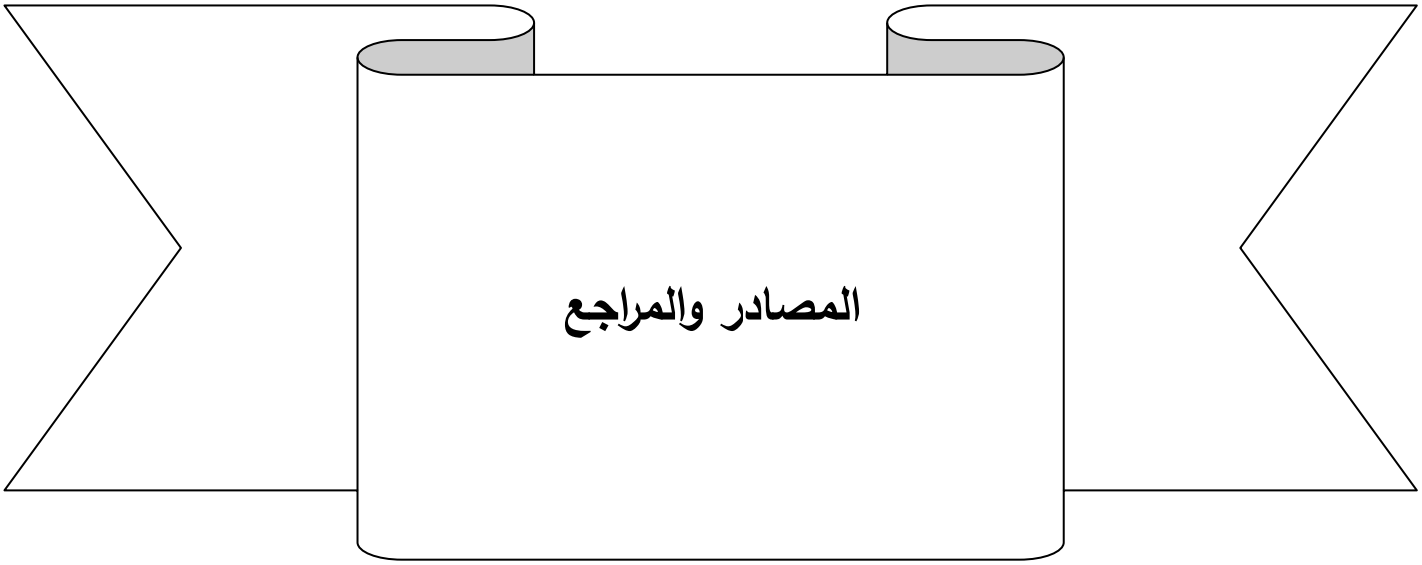
المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

❖ **الكتب:**

1- احمد غنيم، الديون المتعثرة والائتمان الهارب، دار النهضة العربية،بيروت،لبنان2007

2- احمد غنيم، صناعة القرار الائتماني في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، مطبعة المستقبل، الطبعة الثانية،مصر بدون سنة نشر.

3- احمد نبيل النمري، مبادئ في العلوم المصرفية، دار وائل للنشر، الأردن، 1981.

4- ال علي صاحب،إدارة المصارف –مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان الأردن،2002

5- ا.ع الحميد البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، دار الجامعية الإسكندرية، مصر ،2000.

6- ا.ع بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية،ديوان المطبوعات الجزائر ،2000.

7- حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، مؤسسة الورق، عمان 2000.

8- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق، الطبعة الثانية،عمان، الاردن 2002

9- دريد كامل ال الشيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،الأردن ،2012.

10-رفعت محجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية للنشر، الطبعة الاولى،القاهرة، مصر1997.

11-شاكر القروبني، محاضرات في اقتصاد البنوك،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2000 .

12-صادق راشد الشمرى،إدارة المصارف –الواقع والتطبيقات العملية –دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2009.

13-صلاح الدين السيسي، قضايا اقتصادية معاصرة –الأسواق المالية –دار الفكر العربي،القاهرة مصر، 2004

14-طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية –تحليل العائد والمخاطر البنكية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر،2001.

15-طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية -تحليل العائد والمخاطرة.الدارة الجامعية الإسكندرية، مصر،2003.

16- الطاهر الأطرش، تقنيات البنوك -دراسة في طرق استخدام النقود مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، بن عكنون، الجزائر ،2007.

17-طاهر لطرش، تقنيات البنوك،طبعة الثالثة، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

18-عبد المعطي رضا محفوظ ومحفوظ احمد جودة، إدارة الائتمان،دار وائل للنشر -الطبعة الأولى، عمان، 1999

19-فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة مصر،2000.

20-فلاح حسن عداي الحسيني -مؤيد عبد الله الدوري، إدارة البنوك -مدخل كمي واستراتيجي معاصر،دار وائل للنشر والتوزيع -الطبعة الرابعة-عمان، الأردن ،2008.

21-محمد صالح الحناوي -عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية -البورصة والبنوك التجارية،الدار الجامعية الإسكندرية مصر، 2000.

22-منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة،مصر،1996.

23-هشام حريز، دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، 2014

❖ **الأطروحات والرسائل العلمية:**

24-انس هشام مملوك، مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق 2014

25-عقبة نصيرة، فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015.

26-واضح نعيمة، العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية – حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تلمسان-أطروحة دكتوراه جامعة أبي بكر بلقايد 2016-2017

27-أمجد عزت عبد المعزوز أبو الرب، السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين أطروحة لنيل درجة ماجستير بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين 2004

28-إيمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض-المصرف الصناعي السوري، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد جامعة تشرين سوريا،2007-2006.

29-بريكي نوارة، مساهمة البنوك التجارية في منح قروض الاستثمار، رسالة ماجستير علوم تجارية، جامعة مسيلة 2003

30-صديق توفيق نصار، العوامل المحددة لقرارات منح التسهيلات الائتمانية المباشرة-دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الإسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير،كلية التجارة،الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين ، 2005

❖ **المجلات:**

31-ا.م.د.إبراهيم محمد علي الجزراو يوم.م.نادية شاكر النعيمي، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة (نظرية، تطبيقية) في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، خلال الفترة 2005-2007 المالية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون/ 2010، مقبول للنشر بتاريخ 2010/07/20

❖ **الملتقيات:**

32-خيضر رقية، أبحاث المؤتمر الدولي، تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001 إلى2014، بعنوان أثر التمويل البنكي للاستثمار العام ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي على مختلف التوازنات النقدية في الجزائر خلال الفترة من 2001 الى 2011، جامعة سطيف 2013.

33-د رحيم حسين وا.سليم حمود، الملتقى الوطني السادس استخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية ورقة بحث مقدمة للملتقى الوطني الأول حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، بجامعة 20 أوت 1955، سكيكدة،يومي 23-24 نوفمبر 2008.

34-د صالح مفتاح،إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية،حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية الدولي ،جامعة بسكرة الجزائر يومي 20-21 أكتوبر 2009.

المراجع باللغة الأجنبية

❖ **الكتب:**

35- BERNET-ROLLAND, Principes De Technique Bancaire, Edition Dunod, PARIS, FRANCE, 2006

36- COUSSERGUE, S. D,Gestion De La Banque-du diagnostique a la stratégie, 4eme EditionDUNOD, PARIS, 2005.

37- DESMICHT, F, practice de l'activité bancaire,EditionDunod, PARIS, France, 2004.

38- PISSECT, EconomieMonétaire Et Bancaire, revue banque, PARIS, FRANCE, 1985

39- THOMAS, C. K,Analyse Du Risque De Crédit, Edition 18 rue la Fayette, 2013.

❖ **اطروحات ورسائل علمية:**

40- LUDOVIC Vigneron , relations de clientèles bancaire et conditions de financement des PME, une étude empirique d'une grande banque Française, doctorat, université PARIS DAUPHINE ,2005.

❖ **مذكرات :**

41- SODONON Ghyslain, des facteurs explicatifs de l'octroi du crédit bancaire aux entreprises -cas de la Bank Of Africa Bénin mémoire, MASTER 2 PROFESSIONNEL, 24/03/2018.

42- KAROUS Ouafa et KANDI Halim, L'octroi De Crédit, Risques Et Garanties "cas d'un crédit d'investissement BNA Agence 587" master, université ABDERRAHMANE MIRA BEJAIA Faculté des sciences Economiques, des sciences de Gestion et des sciences Commerciales 2015-2016

❖ **مجلة:**

43- Mr. MADOUCHE Yacineet Mr SI LEKHAL Karim et Mr BIA Chabane, le financement relationnel: une réponse au rationnement de crédit des PME Algériennes2007/12 مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد

الملاحـــق

الملحق(01)

Entreprise déjà domiciliée (renouvellement de dossier)

Documents	Statut	Observation
1. Demande de crédit, chiffrée et motivée, signée par la personne habilitée ;	☐	
2. Bilan définitif fiscal et les annexes du dernier exercice accompagnés du rapport du Commissaire aux Comptes pour les entreprises (SARL dont le Chiffre d'Affaires est supérieur à dix (10) millions de DA et les SPA) ;	☐	
3. Bilans et Tableaux de Comptes de Résultats (TCR) prévisionnels et annexes (notamment le TFT : le Tableau de Flux de Trésorerie);	☐	
4. Budget d'exploitation prévisionnel et plan de trésorerie pour l'exercice accompagnés de l'état de stock détaillé et des créances pour les principaux clients par maturité ;	☐	
5. Situation comptable datant de trois (03) mois pour les dossiers présentés au 2ème semestre ;	☐	
6. Attestation fiscale (forme apurée) et déclaration fiscale du dernier exercice ;	☐	
7. Attestation parafiscale (décisoire et apurée ;	☐	
8. Copie légalisée des titres de propriété appartenant à l'entreprise et bail de location ;	☐	
9. Note de présentation de l'entreprise (avec fiche de groupe d'affaire pour les entreprises apparentées), qualification des associés et des dirigeants ;	☐	
10. Plan de charge détaillé par client et par produit ;	☐	
11. Programme d'importation et plan de financement (entreprise industrielle ou commerciale) ;	☐	
12. Statut et registre de commerce en cours de validité (en cas de changement entre les exercices) ;	☐	
13. Certificat de conformité pour les sociétés exerçant l'activité d'importation.	☐	

Nouvelle domiciliation

Documents à fournir en plus de ceux cités ci-dessus pour le client déjà domicilié et liste des documents à fournir	Statut	Observation
1. Bilans, Tableaux des Comptes de Résultats (TCR) et des trois (03) derniers exercices ainsi que le rapport du Commissaire aux Comptes (SARL dont le Chiffre d'Affaires est supérieur à dix (10) millions de DA et les SPA) ;	☐	
2. Bilan de clôture ;	☐	
3. Statuts de l'entreprise ;	☐	
4. Registre de commerce en cours de validité ;	☐	
5. Copie du NIF et du NIS ;	☐	
6. Toute autorisation d'exploitation spécifique à délivrer par les autorités compétentes ;	☐	
7. Autorisation de consultation à la Centrale des Risques de la Banque d'Algérie (pour les crédits de deux (02) millions de DA et plus).	☐	

☐ Cochez si document recueilli

Visa Agence

Nom ou raison sociale :

Check-list 3

CREDIT D'INVESTISSEMENT

Pièces requises	Visa	Observation
1. Demande de crédit chiffrée et motivée, signée par la personne habilitée ;	☐	
2. Note de présentation de l'entreprise (avec fiche de prospection d'affaires pour les entreprises non approuvées), qualification des associés et due diligence ;	☐	
3. Etude technico-économique détaillée (dossier ou des produits, analyse du marché détaillée et chiffrée, analyse commerciale, analyse technique et analyse des risques pouvant l'investissement projeté) ;	☐	
4. Situation patrimoniale des associés ;	☐	
5. Bilans, Tableaux des Comptes de Résultats (TCR) et annexes des trois (03) derniers exercices ainsi que le rapport du Commissaire aux Comptes (RAC) dans le Cadre d'un Crédit supérieur à dix (10) millions de DA et les SPA), pour les entreprises en activité ;	☐	
6. Bilan d'ouverture ;	☐	
7. Bilans et Tableaux des Comptes de Résultats (TCR) prévisionnels sur la période du crédit ;	☐	
8. Budget d'exploitation prévisionnel et plan de trésorerie pour 3années ;	☐	
9. Certificat de domiciliation bancaire délivré par les services fiscaux ;	☐	
10. Attestation d'affiliation aux caisses de sécurité sociale ;	☐	
11. Copie du NIF et du NIS ;	☐	
12. Copie légalisée des titres de propriété appartenant à l'entreprise ou celle en location ;	☐	
13. Statuts de l'entreprise ;	☐	
14. Registre de commerce ;	☐	
15. Certificat de conformité pour les sociétés sous pavillon d'un pays tiers ;	☐	
16. Tableau prévisionnel d'exploitation spécifique à l'activité par les années successives ;	☐	
17. Plan de financement prévisionnel sur la période du crédit ;	☐	
18. Devis estimatif et nominatif des travaux réalisés et à réaliser ;	☐	
19. Facture proforma ou devis définitif des équipements à acquérir ;	☐	
20. Décision d'octroi des avantages fiscaux et parafiscaux de l'Agence Nationale de Développement de l'Investissement (ANDI) ;	☐	
21. Accès de propriété du terrain ou acte de concession et cours de validité ;	☐	
22. Copie du permis de construire + certificat de conformité ;	☐	
23. Expertise de faisabilité des bâtiments ou projets réalisés, établie par un cabinet agréé	☐	
24. Avis favorable de commission de la Centrale des Risques de la Banque d'Algérie (pour les crédits de deux (02) milliards de DA et plus)	☐	
S'agissant des entreprises de réalisation et travaux publics, ou mise des documents requis ci-dessus, il y a lieu de joindre les documents suivants :		
1. Fiche signalétique nationalité par marché ;	☐	
2. Etat récapitulatif des marchés en cours en réalisation faisant ressortir le montant des marchés, les mandats d'avances, les travaux restant à réaliser, les délais de réalisation et les délais restant à réaliser ;	☐	
3. Plan de trésorerie consolidé des marchés ;	☐	
4. Liste du matériel de réalisation ;	☐	
5. Certificat de qualification de l'entreprise délivré par les services compétents.	☐	

☐ Cocher si document inutile

الملحق (02)

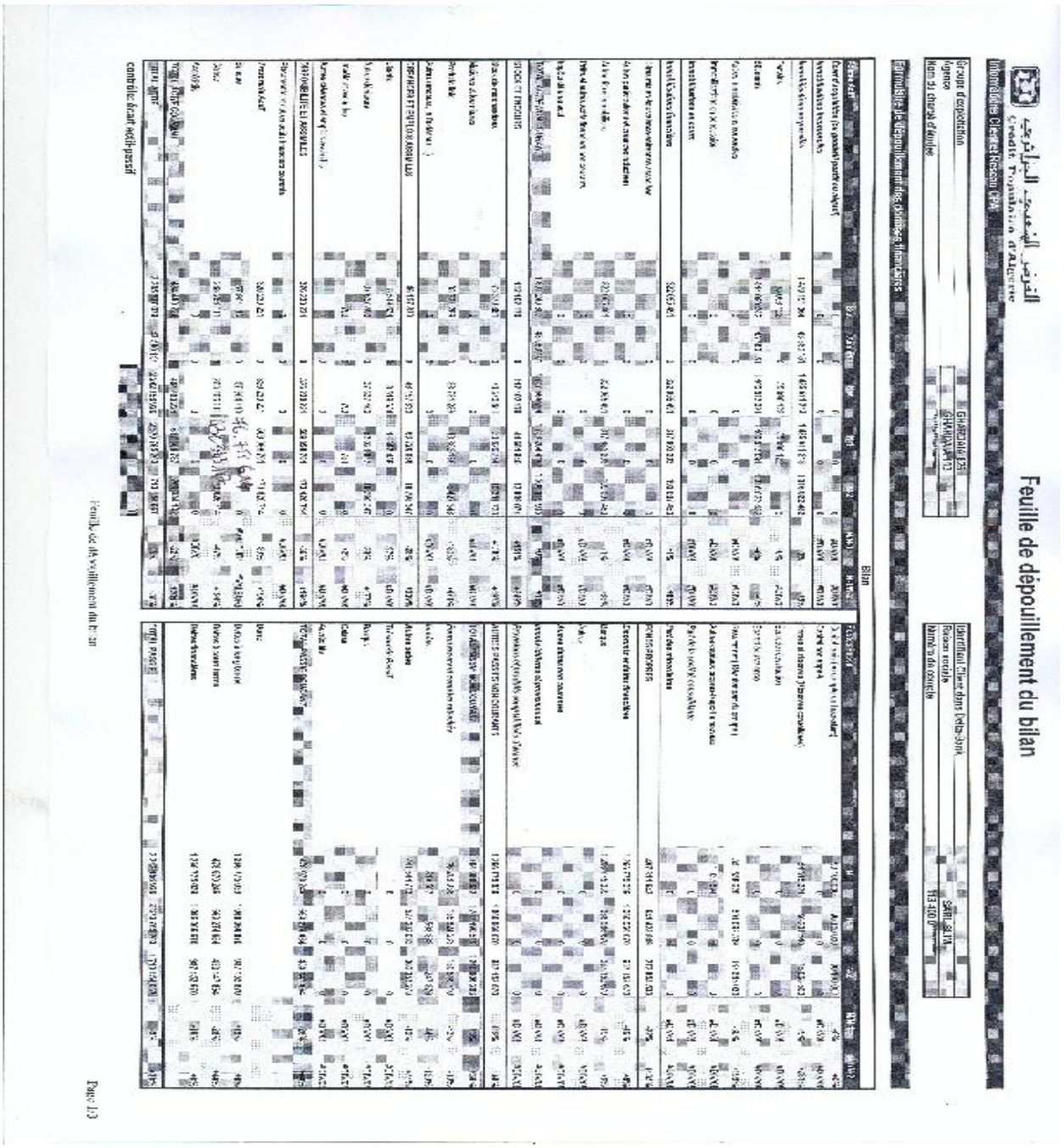

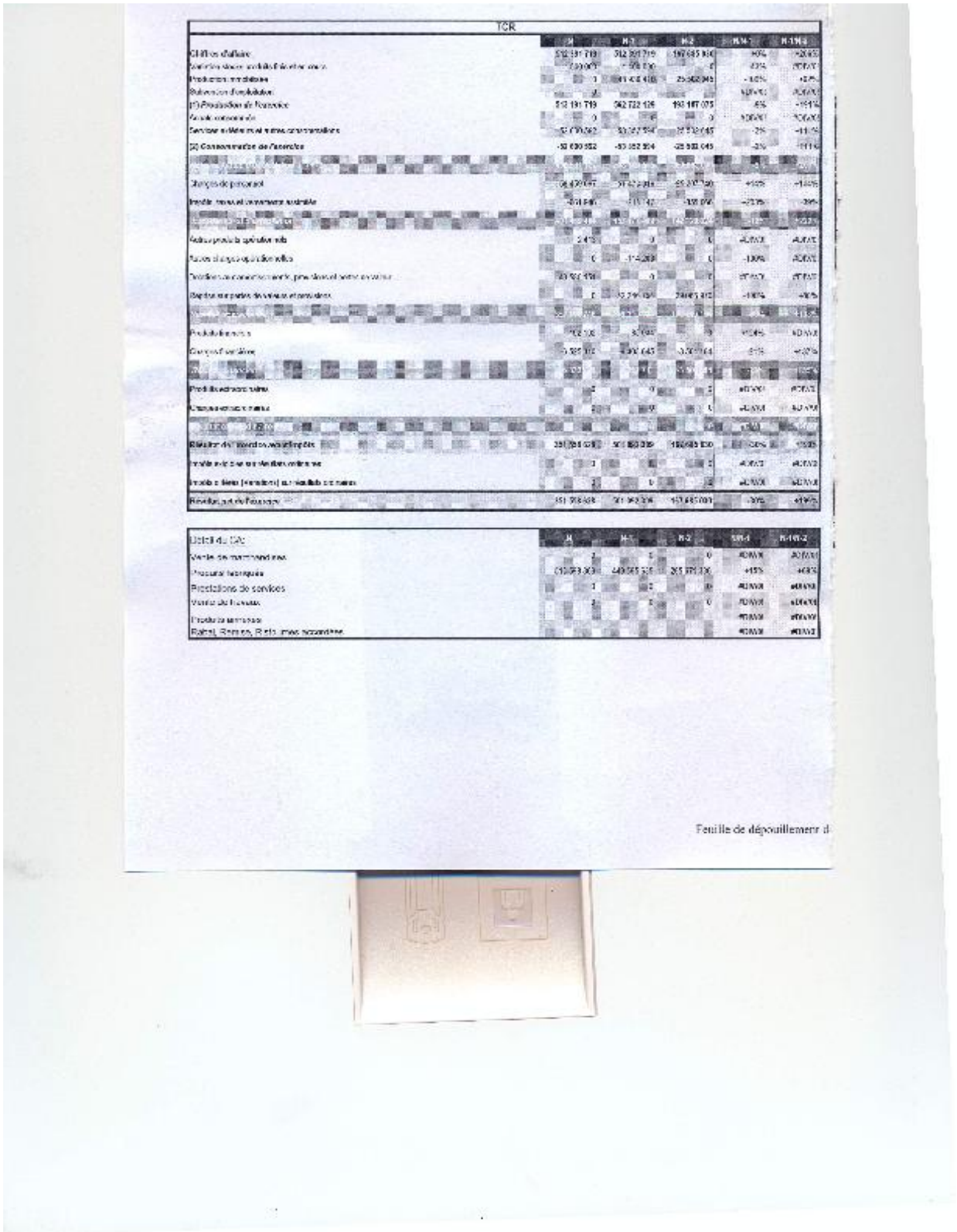
TCR
Feuille de dépouillement d

الملحق (03)

Demande de Crédit — Crédit Populaire d'Algérie

Pc 05 Délégation de crédit	☐ Agence	☐ G.E	☐ DGA Eng ☒ D.G.
Agence :	Ghardaïa 113	Groupe d'Exploitation :	Ghardaïa 825
Chargé d'études agence :			
Date de la demande :	21/05/2019	Nouvelle demande ☐	Renouvellement de crédit X
Date de la demande précédente :	2019	Date du prochain renouvellement	/
Information Client			
Identifiant Client :	11300000000^^^^		
Date d'ouverture de compte :	19/02/2000		
Raison Sociale :	SARL SLIM		
Nom du groupe d'Affaires :	/		
Nom des actionnaires principaux :	/		
Description de l'activité/Projet	BRIQUETERIE		
Type d'entreprise	Grande Entreprise ☐	PME ☒	Professionnel ☐
Demande de crédit			
Objet de la demande :	Renouvellement dossier de crédit d'exploitation (ligne des cautions)		
Structure de financement :	Exploitation		
Garantie(s) proposées :	/		

Motivations du client :

Extrait du compte rendu de visite de l'affaire:

Risques identifiés et appréciation quantitative et qualitative du chargé d'études Agence

Demande de Crédit — Crédit Populaire d'Algérie

- Risque fiscal et parafiscale : tous les documents fiscaux et parafiscaux sont récents et apurés.
- Risque concurrentiel : La concurrence au niveau de la région est nulle et n'impacte pas sur l'activité de notre client qui dispose d'un plan de charge important au cours de l'année 2019.
- Rieque commerciale : l'entreprise dispose d'un plan de charge important repérés un montant en MMDA
- Risque conjoncturel : néant, conjoncture favorable.
- Risque de non remboursement : Client traditionnel n'ayant enregistré aucun impayé.

Date : 23/05/2019	Signature:

Demande de crédit ..... 2 | Page

الملحق (04)

Analyse de l'Activité — Crédit Populaire d'Algérie

Agence :	GHARDAIA 113	Groupe d'Exploitation :	GHARDAIA 826
Chargé d'études :			

Information client

Identifiant Client :	999715130000000	N°CPTE: 400 000******
Raison sociale :	SARL SLIM	
Nom du groupe d'affaires :	/	

Appréciation quantitative et qualitative

Plan de trésorerie :	Sur le plan de trésorerie nous montre que cette entreprise a une bonne capacité à payer ses charges (trésorerie excédentaire).
Programme d'importation et d'approvisionnement :	L'approvisionnement s'opère au niveau national
Produits et services :	Prestation service selon demande client
Clients :	X, Y, Z.....ect.
Fournisseurs :	les entreprises nationales et internationales
Dépendance aux fournisseurs et clients :	Dépendance sur la matière première, les clients paient par chèque ou virement.
Position par rapport aux concurrents :	La concurrence au niveau de la région est nulle et n'impacte pas sur l'activité de notre client qui dispose d'un plan de charge important au cours de l'année 2019.
Dépendance au marché (Importation / Exportation / Cyclicité / Etat) :	Le marché est porteur, ouvert sur le plan national, sollicité par les entreprise étatiques et les collectivités locales.
Evolution de l'activité :	Nous enregistrons sur le plan d'activité, une évolution progressive, favorable puis acceptable.
Valeur ajoutée :	L'évolution du CA sur les trois années impact la VA qu'il est aussi en évolution.
Résultat :	Le maitrise et la bonne gestion des dirigeants de l'entreprise attribuén un excèdent très important sur le bénéfice exercice précédent.
Chiffre d'affaires/ commandes/ plan de charge :	En augmentation.

Mouvements confiés/ chiffre d'affaires :

Rubrique	2016	2017	2018	Exercice au :13/03/2019
Chiffre d'affaires				
Mvt confié				
MVC/CA %	%	%	%	

Commentaire : Les chiffre d'affaires enregistrés durant les trois exercices, atteste que la Sarl est une entreprise qui a une assise financiere solide.

Conclusion :	VU le plan de charge important disposé par notre relation, nous conclu que dits relation sollicite un crédit d'exploitation soit un découvert et un crédit investissement soit un CMT équipement

Date : 13/03/2019 — Signature :

Fiche d'analyse de l'activité — 1 | Page

الملحق (05)

Analyse financière — Crédit Populaire d'Algérie

Agence :	GHARDAIA 813	Groupe d'Exploitation :	GHARDAIA0825
Chargé d'études agence :			
Information client			
Identifiant Client :	118000000000****		
Raison sociale :	SARL SLIM		
Nom du groupe d'affaires:	/		
Appréciation quantitative et qualitative (Conclusion Agence)			
Liquidité :	En matière de liquidité, le ratio y afférent confirme que notre relation pourra faire face à ses engagements à court terme		
Solvabilité :	Sur le plan de solvabilité le ratio et supérieur à 1 cela confirme l'indépendance financière de l'entreprise vis-à-vis de ses créanciers		
Fonds de Roulement :	Le FR de2015-2017 négatif est 2018 positif. Celui ci traduit que les ressources permanent couvrent les emplois stables en 2018.		
Besoins de fonds de roulement :	Le BFR des trois dernières années est négatif. Ce explique que les actifs circulant et réalisable et inférieur à la ressource exigible.		
Trésorerie :	trésorerie est positive		
Rotation Stocks :	/		
Détail/Délais Fournisseurs :	Le ratio de délais moyens de règlements fournisseurs reste relativement stable (moins de trente 30 jours sur les trois années précédent). Il se traduit par un effet positif. De ce fait, l'entreprise couvre plus facilement ses créances clients et le maintien de ce ratio permet d'éviter une dégradation trop importante de la trésorerie.		
Détail/Délais Clients :	Le ratio de délais moyens de règlements clients reste aussi relativement stable (255 jours en N-1 et 245 jours en N). Malgré une faible amélioration sur N-1, ce ratio reste important. Ceci peut s'expliquer la nécessité de vendre et d'accorder des délais plus longs peut s'accompagner d'une sélectivité moindre dans le choix des clients.		
Capacité de remboursement	En ce ratio de couverture de la dette nous montre que cette entreprise dégage suffisamment de ressources pour lui permettre de rembourser ses emprunts financiers (moins d'un an de CAF courante)		
Capacité d'endettement	L'augmentation continue de cette ratio sur les trois exercices traduits une plus grande capacité d'endettement		
Capacité d'autofinancement	La meilleure gestion et la meilleure maîtrise des coûts extérieurs traduisent une plus grande augmentation de valeur ajoutée. Ceci permet à l'entreprise de s'autofinancer		
Détail des postes importants :	L'entreprise respect les délais de production et assure sa commercialisation.		
Rapport du Commissaire Aux Comptes	Ci-joint copie		
Date :13/03/2019		Signature :	

Fiche d'analyse financière — 1 | Page

الملحق (06)

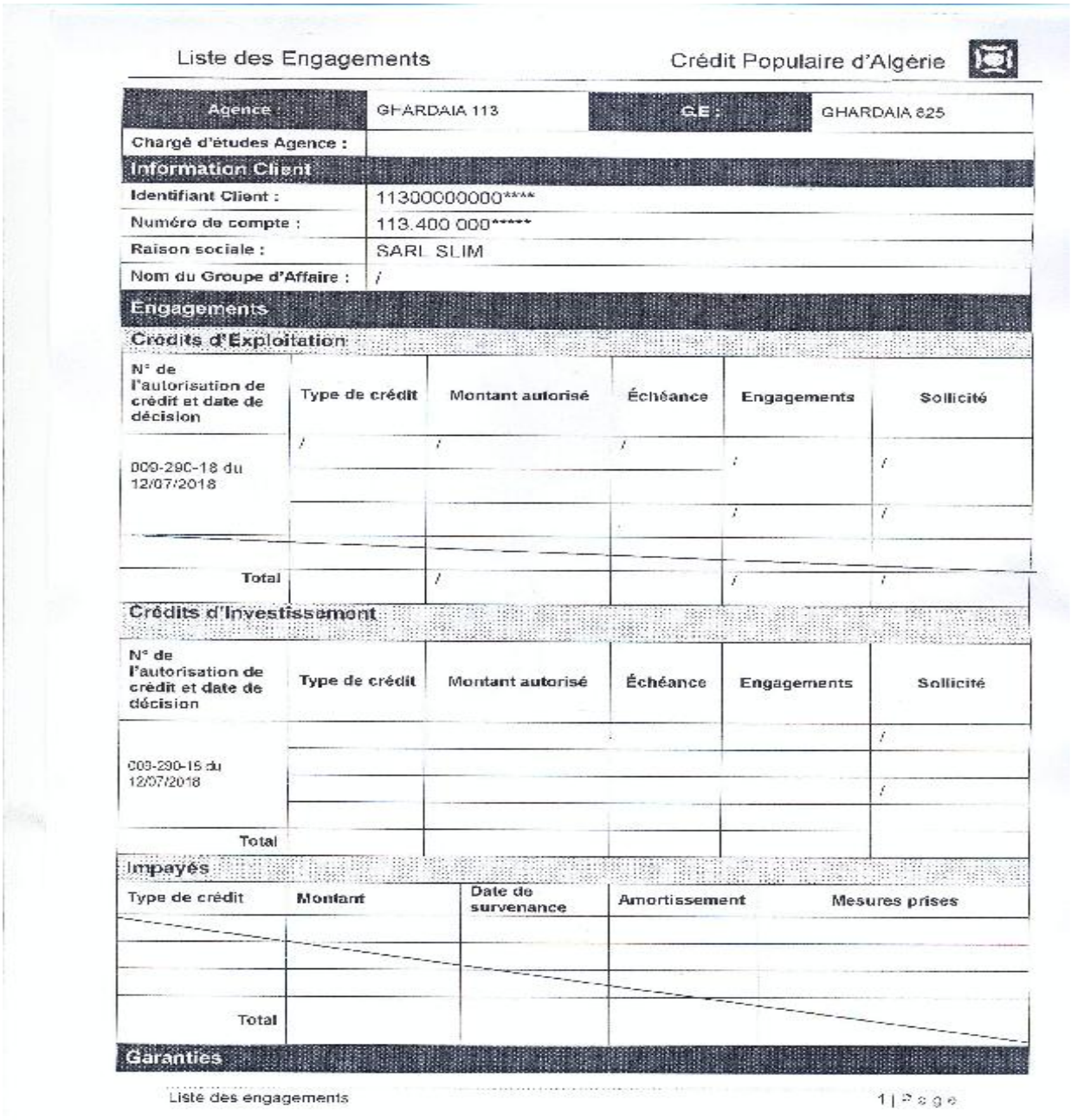

Liste des Engagements — Crédit Populaire d'Algérie

Agence :	GHARDAIA 113	GE :	GHARDAIA 825
Chargé d'études Agence :			

Information Client

Identifiant Client :	11300000000*****
Numéro de compte :	113.400 000*****
Raison sociale :	SARL SLIM
Nom du Groupe d'Affaire :	/

Engagements

Crédits d'Exploitation

N° de l'autorisation de crédit et date de décision	Type de crédit	Montant autorisé	Échéance	Engagements	Sollicité
009-290-18 du 12/07/2018	/	/	/	/	/
				/	/
Total		/		/	/

Crédits d'Investissement

N° de l'autorisation de crédit et date de décision	Type de crédit	Montant autorisé	Échéance	Engagements	Sollicité
009-290-18 du 12/07/2018					/
					/
Total					

Impayés

Type de crédit	Montant	Date de survenance	Amortissement	Mesures prises
Total				

Garanties

Liste des engagements — 1 | Page

Liste des Engagements — Crédit Populaire d'Algérie

Recueillies

Type de garantie	Montant exigé	Montant Recueilli	Évaluation de la garantie / Date	Echéance	Proposées
HYPT 1 RANG					
NANT SPEC. MATER					
DELEG ASS MRP	/				
DELEG ASS CAT NAT					
CAUT AS					

Descriptif de la garantie exigée/proposée (Hypothèque) : Préciser Localisation, superficie, ...etc.

Réalisation des conditions de la dernière décision du Comité de Crédit

Nature	Sort
Désengagement auprès des confrères	

Engagements autres Banques (Centrale des Risques Banque d'Algérie) au 23/05/2019.

Montant Autorisé (MDA):	/
Montant Utilisé (MDA):	/
Montant Impayé (MDA) :	0
Classement de la Créance :	/
Observations : Nom de la Banque / Nature des crédits / ...	/

Date :13/03/2019	Signature :

Liste des engagements 2 | Page

الملحق (07)

FICHE COMITE DE CREDIT GROUPE D'EXPLOITATION

Date du :

Délégation de crédit :	☐ Agence	☐ G.E	☐ DGA Eng	☐ D.G.
G.E. :		Code :	N° :	

Raison Sociale :	
Activité :	
Agence :	
Identifiant Client :	
N° du compte :	

Membres	Avis	Signature
M		
M		
M		
M		

Avis du comité de crédit

Avis /Décision du Président du comité de crédit

الملحق (08)

Article 6 : ENCADREMENT DU CREDIT

Les ratios d'encadrement varient selon qu'il s'agisse de crédits d'exploitation ou de crédits d'investissement

6.1- Crédits d'exploitation

Deux ratios d'encadrement sont retenus par la présente délégation de crédit

6.1.1- Ratio d'activité

Ce ratio permet de fixer la limite de financement par rapport au chiffre d'affaires réel déclaré, en fonction de l'activité exercée

Les crédits possibles ne peuvent excéder les montants déterminés en fonction des ratios, ci-dessous, étant entendu que la limite de financement maximale susceptible d'être accordée doit correspondre au plus faible des montants ainsi obtenus

ACTIVITE	STOCKS + CREANCES	CHIFFRE D'AFFAIRES (C.A)
INDUSTRIE	50%	04 à 06 mois
COMMERCE	40%	03 mois
SERVICES	35%	02 à 05 mois
ARTISANAT	25%	02 à 03 mois
B.T.P.H	30%	03 à 04 mois
AUTRES	40%	03 mois

Ce ratio est calculé comme suit :

C.A H.T [1] x nombre de mois financiables / 12 = Limite des crédits bancaires possibles

Cette limite ne doit en aucun cas déroger à celle fixée pour les découverts en comptes courants.

[1] C.A.H.T : Chiffre d'Affaires Hors Taxes

6.1.2- Ratio de structure

Ce ratio permet de fixer la limite de financement par rapport aux :

- Fonds propres de l'entreprise : Capital social + Réserves +/- Résultat de l'exercice.
- Dépôts en comptes courants des associés bloqués par Lettre de Cession d'Antériorité de Créances (LCAC).
- Bons de caisse tantis en couverture des crédits par caisse.

Ce ratio est calculé comme suit :

(Fonds Propres x 3) + (Dépôts en Comptes Courants Associés) = Limite des crédits bancaires possibles (Y compris ceux accordés par les confrères - Bons de caisse gagés)

6.2- Crédits d'investissement

La détermination du seuil d'intervention de la Banque dans le financement des projets ne peut s'apprécier sur les mêmes critères que ceux prévus pour le financement du cycle d'exploitation.

Les données comptables fournies par les promoteurs étant prévisionnelles, l'approche en matière d'appréciation du risque devra se faire sur la base d'une étude de rentabilité qui devra faire ressortir des indicateurs positifs à même de sécuriser la Banque quant au remboursement d'un éventuel crédit.

Nonobstant les conclusions dégagées de l'analyse de rentabilité du projet, la prise de décision devra prendre en considération le coût global du projet et le coût des équipements à financer.

En tout état de cause, les niveaux de financement ne peuvent excéder, dans la limite du ratio de structure, les taux d'intervention suivants :

ACTIVITE	PAR RAPPORT AU COUT DU PROJET	PAR RAPPORT A LA VALEUR DES EQUIPEMENTS
INDUSTRIE	60% à 70 %	80 % à 100%
HOTELLERIE	60 %	80 % à 100%
OPERATION IMMOBILIERE	60 %	-
TRANSPORT	-	80 %
CLINIQUES & CENTRES D'IMAGERIE	60 %	80 % à 100%
B.T.P.H	70 %	80 %
AUTRES	50% à 70%	50% à 70%

Remarque : Pour les activités de la promotion immobilière, la décision relève du Comité de Crédit Direction Générale.